الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

الآثار الإقتصادية للسياحة الشاطئية

دراسة حالة ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في إقتصاد وتسيير السياحة

إعداد الطالبة:

- درويش نعيمة

إشراف الأستاذ:

- علاب رشيد

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 2016/2015

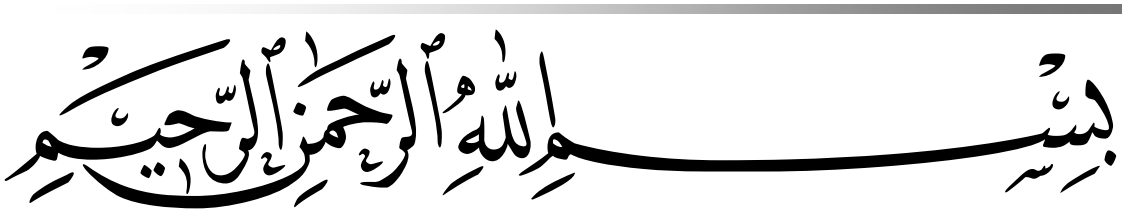
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

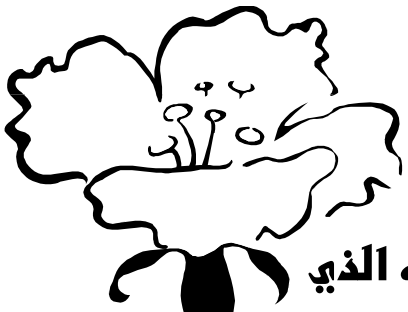

الحمد لله اذي وفقنا لهذا، الحمذ لله الذي بفضله تتم الصالحات.

أتقدم بجزيل شكري إلى كل من ساهم معي وساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع وخصوصا أساتدتي الكرام.

وأخص بالذكر الأستاد المشرف " علاب رشيد" الذي عمل كل ما في وسعه من أجل إتمام هذا العمل وعلى حرصه الشديد من أجل تقديم عمل متميز، أقول له شكرا على صبرك وأسلوبك في التوجيه والمعاملة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع.

شكرا جزيلا

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى وأحلى أم في الدنيا

أطال الله في عمرها وأدام لها الصحة

والعافية.

كما أهديها إلى كل العائلة والأقارب كل

باسمه.

وإلى صديقاتي العزيزات على قلبى كل

باسمها.

كما لا أنسى زميلات وزملائي، وكل المعارف بلا

استثناء.

وأخص بالذكر أساتدتي الكرام الذين

رافقوني في كل المراحل الدراسية.

فهرس المحتويات

الشكـــر والتـــقدير	
فهرس المحتـــــويات	
قائمـــــة الجـــداول والأشـــكال	
المقدمـــــــة العامـــة	أ - د
الفصـــل الاول: الاقتـــصاد السيـــــاحي	
تمهـــــيد	**7**
المبحث الأول: الاهمية الاقتصادية للسياحة	**8**
المطلب الأول: تقدير أثر السياحة	**8**
المطلب الثاني: الآثار المباشرة للسياحة على الإقتصاد	**15**
المطلب الثالث: دور السياحة في التنمية	**20**
المبحث الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية	**21**
المطلب الأول: التنمية المحلية	**22**
المطلب الثاني: تأثير السياحة على التنمية	**23**
المبحث الثالث: دور السياحة الشاطئية في التنمية المحلية	**24**
المطلب الأول: الشواطئ والسواحل	**25**
المطلب الثاني: النشاط السياحي في دول البحر الأبيض المتوسط	**25**
خلاصة الفصل الاول	**27**
الفصـــل الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني	
تمهيد	29
المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر	30
المطلب الاول: السياحة في الجزائر	30
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية والتاريخية	33
المطلب الثالث: الإمكانيات المادية	36
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر	37
المطلب الأول: نصيب الجزائر من التدفقات السياحية الدولية	37
المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الإقتصادية في الجزائر	39
المبحث الثالث: آفاق القطاع السياحي في الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة	42

السياحية **SDAT 2025.**	
المطلب الأول: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2025**	42
المطلب الثاني: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	43
خلاصة الفصل الثاني	46
الفصل الثالث: تأثير السياحة الشاطئية على اقتصاد ولاية جيجل	
تمهيد	48
المبحث الأول :المقومات السياحية لولاية جيجل	49
المطلب الأول: لمحة عن السياحة في ولاية جيجل	49
المطلب الثاني: واقع الهياكل السياحية في ولاية جيجل	54
المطلب الثالث:السياحة الشاطئية في ولاية جيجل	47
المبحث الثاني: تقييم الآثار المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل	59
المطلب الأول:منهجية حساب الآثار المباشرة	59
المطلب الثاني: عرض الآثار المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل	60
المطلب الثالث: تقدير الآثار المباشر للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل	63
المبحث الثالث: تقييم الآثار الغير مباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل	65
المطلب الأول: الآثار غير المباشرة للسياحة الشاطئية	65
المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة في السياحة الشاطئية لولاية جيجل	66
خلاصة الفصل الثالث	68
الخاتمة العامة	70
قائمة المراجع	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإنفاق السياحي العالمي لسنة 2014	16
02	تطور العدد الإجمالي للسياح في الجزائر من 2010 إلى 2014	38
03	مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	40
04	مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة بين 2010 – 2014	41
05	خطة أعمال الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على المدى المتوسط 2015	45
06	دوائر وبلديات ولاية جيجل	50
07	هياكل الإستقبال في والولاية لسنة 2016	56-55
08	الأغلفة المالية المخصصة لسنتي 2013 و2014	61
09	جدول تفصيلي عن المرافق والتجهيزات ب 22 شاطئ مسموح بالسباحة.	62
10	توافد السياح على الشواطئ خلال سنة 2015.	62
11	حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال سنتي 2013 - 2014.	63
12	**مجموع النشاطات الحرفية المسجلة ومناصب الشغل المستحدثة خلال سنتي 2014 – 2015**	66
13	المداخيل المحققة من طرف البلديات لسنة 2014	67

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع توافد السياح إلى الجزائر بين أجانب وجزائريين مقيمين بالخارج	39
02	تطور إيرادات السياحة الجزائرية من سنة 2010 إلى سنة 2014	40
03	مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014	42

مقدمة

تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة التي يعول عليها في إقتصاديات الكثير من البلدان، وغالبا ما تستخدم كمؤشر لقياس مدى تقدم الدول.

قطاع السياحة يعد من القطاعات الحيوية التي ينظر إليها كقوة دافعة للنمو، لهذا نجد الكثير من الدول توليه أهمية كبيرة، وكلما كانت المنافسة كبيرة كان التحفيز أكبر، ويلعب القطاع دورا مهما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول، ذلك أنه يعتبر مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملة الأجنبية، ويساعد على خلق فرص عمل مباشرة في القطاع السياحي و غير مباشرة داخل القطاعات التي لها علاقة مع القطاع السياحي كالصناعة والزراعة وغيرها.

تعتبر السياحة الشاطئية أول شكل من أشكال السياحة والأكثر ممارسة في العالم، كما أن مفهومها يرتبط بشكل عفوي بالعطلة في بعض المناطق وخصوصا الجزائر، وعند ذكر السياحة الشاطئية لابد من التفكير قبلا في الفضاءات المتاحة لاستقبال السياح هياكل الإستقبال مثلا، وأيضا التجهيزات والتحضيرات الضرورية لاستقطاب السياح، والإستفادة من هذه التدفقات السياحية في تنمية الإقتصاد المحلي.

1- إشكالية البحث:

على ضوء ما ذكر سابقا، يمكن طرح الإشكالية التالي:

- **ما هي الآثار الإقتصاديةللسياحة الشاطئية؟ وإلى أي مدى تؤثر على الإقتصاد المحلي في ولاية جيجل؟**

نجيب على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياحة في الجزائر؟
- ما هي طرق تقدير الآثار الإقتصادية للسياحة؟
- ما هي مساهمة السياحة الشاطئية في إقتصاد ولاية جيجل؟

2- فرضيات البحث:

بناءا على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- السياحة في الجزائر تلقى القليل من الإهتمام ومساهمتها في التنمية متواضعة.
- تدر السياحة الشاطئية على ولاية جيجل ثروة مالية إضافة إلى توفير العديد من مناصب شغل .

3- مبررات إختيار الموضوع:

إن أسباب إختيارنا لهذا الموضوع تنقسم إلى أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية.

من الأسباب الذاتية ميولنا للبحث في مواضيع ذات علاقة بتأثير السياحة على الإقتصاد.

أما الأسباب الموضوعية فنذكر منها:

- علاقة هذا لموضوع بالتخصص.
- الرغبة في معرفة آثار النشاط السياحي على الإقتصاد المحلي.
- الأهمية الإقتصادية للقطاع السياحي خصوصا في الدول المتطورة.
- تقديم هذا الموضوع في شكل مذكرة للمكتبة الجامعية لتعميم الفائدة.

4-أهمية البحث:

من خلال ما ذكر تبرز أهمية البحث في كونه يعالج أحد المواضيع المهمة والمعاصرة والمتمثلة في السياحة وآثارها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الإقتصادي، و محاولة معرفة وتحليل واقع السياحة في الجزائر، تفحص السياسات المطبقة من طرف الدولة لترقية القطاع السياحي، إبراز التأثير المحلي للقطاع السياحي.

5-أهداف البحث:

- توضيح وتبيان المنهجية المتبعة في تحديد الآثار الإقتصادية للسياحة.
- توجيه الإهتمام نحو ابراز أهمية السياحة كقطاع له وزنه الإقتصادي والإجتماعي.
- معالجة الواقع المعاش من خلال الوقوف على مؤشرات القطاع.
- الربط بين قواعد البيانات والأدوات لتوفير التقديرات بسرعة وبأقل تكلفة للآثار المتولدة عن الحدث السياحي.
- إبراز مساهمة السياحة الشاطئية في دفع عجلة تنمية افقتصاد المحلي.

6-الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا، فإن موضوع " **الآثار الإقتصادية للسياحة الشاطئية** " قد تم تناوله غالبا كمقالات أو كورقات بحثية لم تحضى في معظمها بكل جوانب الموضوع لتعقده وتشعبه، أما البحوث المعمقة فقد إطلعنا منها على ما يلي:

- "**اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**"، لوزيرة قويدر، رسالة دكتوراه في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2010/2009 .

حاولت من خلال دراستها إظهار مفهوم السياحة وعلاقتها بالعلوم الأخرى ، ثم فصلت في الآثار ٱلإقتصادية للسياحة موضحة طرق تقديرها، وتطرقت بعدها إلى العرض والطلب السياحي بالجزائر بعد

من 1980 إلى غاية 2008، وعرضت برنامج الترقية السياحية في الجزائر، وتوصلت إلى أن النشاط الإقتصادي سريع النمو والتطور، الإستهلاك السياحي يختلف حسب اختلاف سبب التنقل.

- "**La Mesure de l'impact économique d'un événement touristique**, **Prepare par Eric Maurence**, **Raport d'etude**, **pour sous direction de la prospective des études économiques et de l'evaluation**, **France**, **2012**."

يوضح الباحث مجال تلحليل الآثار الأقتصادية للسياحة والنماذج العامة للتحليل يبين فيها المبادئ الأساسية لدراسة الأثر الإقتصادي، ويبين أيضا آلية التأثير الإبتدائي، وأخيرا يوضح آلية التأثير النهائي.

8- منهج البحث:

يعتمد هذا البحث كجل البحوث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض والتحليل، الذي تم فيه عرض جوانب الموضوع بالإستعانة بمجموعة من الدراسات والقوانين المتعلقة بالسياحة الشاطئية.

9-أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات:

تتنوع مصادر البيانات بين:

- الكتب والمقلات العلمية.
- الإتصال بالهيئات الإدارية.
- تقارير صادرة عن الوزارة .
- القوانين المتعلقة بالشواطئ.

10- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث:

- قلة الكتب والدراسات الي تعالج الموضوع بشكل مباشر.
- صعوبة الحصول على المعلومات لإنجاز الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة الحالة.

حيث كان لهذا الأمر تأثيرا كبير على طريقة إنجاز هذا البحث، إذ ساهم ذلك في عدم تناولنا لبعض جوانبه التي نتمنى أن تكون نقطة إنطلاق لبحوث أخرى مستقبلا.

11- تقسيم البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول رئيسة، تسبقهم مقدمة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وا ٍشكاليته، وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج النظرية والتطبيقية للبحث، إضافة إلي بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضوورية بناءا عن النتائج المتوصل إليها، وتتمثل هذه الفصول فيما يلي:

- الفصل الأول بعنوان الإقتصاد لاسياحي الهدف منه إعطاء صورة واضحة وشاملة للإهمية الإقتصادية للسياحة، ومساهمة السياحة في التنمية، إضافة إلى مساهمة السياحة الشاطئية في التنمية المحلية.
- أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان مساهمة السياحة في الإقتصاد الوطني.
- وأخيرا الفصل الثالث يتضمن دراسة للسياحة الشاطئية بولاية جيجل بغرض معرفة ومحاولة تقدير الآثار الإقتصادية المباشرة وغير المباشرة على الولاية.

الفصل الأول:

◄ الإقتصاد السياحي

المبحث الأول : الأهمية الإقتصادية للسياحة

المبحث الثاني : دور السياحة في التنمية المحلية

المبحث الثالث : دور السياحة الشاطئية في التنمية المحلية

مقدمة الفصل:

الاستثمار في القطاع السياحي يدر على الإقتصاد العالمي خيرا كبيرا فهو يساهم بمداخيل كبيرة ويفوق الناتج منه ناتج الصناعات الكبرى كالسيارات والإلكترونيات...إلخ، كما يساهم هذا القطاع في انتعاش القطاعات الأخرى كالنقل والثقافة وغيرها، كما أن مداخيله تنعكس إيجابا على ميزان مدفوعات العديد من الدول، وتساهم في حل العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، كما بتميز هذا القطاع بالحساسية الشديدة للإستقرار السياسي فالدول التي تشهد استقرارا سياسيا تحضى بمساهمة فعالة في الإقتصاد.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- الأهمية الإقتصادية لهذا القطاع.
- الآثار المباشرة للسياحة على الإقتصاد.
- الآثار غير المباشرة للسياحة على الإقتصاد.

المبحث الأول: الأهمية الإقتصادية للسياحة.

تعتبر السياحة عاملا قويا من عوامل التنمية والتقدم الإقتصادي وتختلف أهميتها من دولة لأخرى، وقد أصبحت صناعة السياحة أحد المكونات الرئيسية في الهيكل الإقتصادي للعديد من الدول، لذلك أصبح من الضروري إيجاد طريقة ومنهجية لتقييم آثار السياحة على الإقتصاد.

المطلب الأول: تقدير أثر السياحة

مما لاشك فيه أن للسياحة دور كبير في تحقيق النمو الإقتصادي للدول السياحية، خاصة الدول الكبرى والتي تعتبر المستفيد الأكبر من هذا القطاع، ولتحديد دور السياحة وأثرها على الإقتصاد يتوجب إعداد جملة من الإحصائيات الخاصة بالقطاع، مثل مستويات الإنفاق، عدد السياح وغيرها، من أجل إعداد الخطط اللازمة والخطط المناسبة التي تمكن من تنمية القطاع السياحي والاستجابة للطلب الحالي والمستقبلي.

فالمنظمة العالمية للسياحة (OMT) تسعى مع العديد من الدول إلى إيجاد أفضل الطرق لقياس الآثار الإقتصادية للسياحة، ومن بين هذه الطرق نجد (classification internationale type touristiques)، إضافة إلى النظام الفرنسي لقاس الإستهلاك السياحي وكذلك استعمال طريقة المجمعات (Agrègats)[1].

ويشترط في في كل هذه الطرق مراعات أسس المحاسبة الوطنية، وبصفة عامة نبين بعض الرموز التالية:

- الإستهلاك السياحي (Ct)؛
- الإنتاج السياحي (Pt)؛
- الإستثمار السياحي أو تكوين رأس المال الثابت (I)؛
- العمليات مع الخارج (Xt,Mt).

والعلاقات بين هذه المؤشرات تعطينا المعادلة التالية:

$$(Pt+Mt = Ct+It+Xt)$$

[1] الويزة قويدر ، **إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، أطروحة (غير منشورة) تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010، ص138 .

مع الأخذ بعين الإعتبار بتغيرات المخزون لأن المنتج السياحي من خصائصه عدم قابليته للتخزين [1].

أولا: منهجية إعداد حسابات السياحة[2]:

إن ترتيب الأنشطة السياحية يمكننا من الحصول على معلومات هامة تمثل الخطوة الأولى لإعداد حساب السياحة، مع الإشارة إلى وجود صعوبة في عملية تحديد الآثار التبادلية بين قطاع السياحة ومختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى، ولهذا السبب يصبح من الضروري إعداد حساب السياحة (compte du tourisme) و الذي يتضمن: تقديم الحسابات، وا ٍعداد جدول المدخلات والمخرجات (Tableaux d antrée-sortie)، فبالنسبة لتقديم الحسابات، يتعلق تحليل الحسابات بأربعة نماذج رئيسية للحسابات:

- **حساب الإنتاج السياحي:** يتعلق هذا الحساب بوظيفة الإنتاج السياحي، ويمكن اعتباره كمجمع من مجمعات المحاسبة الوطنية مثله مثل بقية المجمعات، فمن جهة، نجد الإنتاج السياحي، ومن جهة أخرى التكاليف المناسبة، فالإنتاج يكون في جهة الموارد (المصادر) وفي جهة الإستخدامات نجد الإستهلاكات الوسيطية السياحية.
- **حسابات الإستغلال السياحي:** يبين هذا الحساب كيفية تكوين الدخل السياحي بأخذ الإنتاج السياحي بعين الاعتبار، ويتكون من العمليات المشكلة لسيرورة الإنتاج ، حيث يتم تسجيل تعويضات العمال، الضرائب المرتبطة بالإنتاج السياحي، رصيد هذا الحساب يعطينا القيمة المضافة الخام بسعر السوق.
- **حساب السلع والخدمات السياحية:** يتم إعداد الحساب انطلاقا من المنتجات السياحية، حيث تسجل في جهة المصادر الإنتاج والإيرادات للسلع والخدمات السياحية الملائمة، ومن جهة الاستخدامات يتم تسجيل الاستهلاك الوسيطي، الاستهلاك النهائي، التشكيل الخام لرأس المال الثابت، تغيرات المخزونات والصادرات السياحية.
- **الحساب الخارجي للسياحة:** هذا الحساب هو حساب للفروع والتي تهدف إلى تحديد رصيد السياحة الدولية الذي يتم حسابه بالطريقة التالية:

الرصيد السياحي= القيمة الصافية للصادرات والواردات – المخرجات المختلفة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 183-184.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 198-202.

1- تحليل المدخلات والمخرجات في القطاع السياحي[1].

جداول المدخلات والمخرجات عبارة عن جداول يتم إعدادها من أجل التعريف بهيكل الإنتاج وهي توضح حسابات الإنتاج والإستغلال للفروع الإنتاجية وتوازنات المصدر (الإيرادات والمصاريف أو الاستعمالات، المنتوجات).

يسمح جدول المدخلات والمخرجات للسلطات المعنية من الحصول على أداة تحليل جيدة تمكن من تقييم النشاط السياحي، وبالتالي إعداد السياسات المناسبة على الأمد الطويل.

من اجل القيام بتحليل المدخلات والمخرجات في أي إقتصاد لابد من القيام بإعداد:

- **جدول أو مصفوفة التبادل:** يشمل هذا الجدول على حسابات توضح الطلب الوسيطي (إسهامات القطاعات الأخرى)، العناصر المشكلة للطلب النهائي، عوامل الإنتاج الإبتدائية (الرواتب، الأجور، الأرباح، الواردات...إلخ).
- **جدول المعاملات التقنية:** انطلاقا من الجدول السابق نقوم بقسمة كل عنصر من السطر على المجموع الموافق له، فإننا نحصل على جدول جديد يسمى بجدول المعاملات التقنية وذلك وفق الخطوات التالية:

لتكن Xj الإنتاج المحقق في الفرع j، ولتكن Yi الطلب النهائي من المنتوج i، ولتكنCji الإستهلاك الوسيطي للمنتوج i من الفرع j.

- **المصفوفة المقلوبة للمعاملات التقنية:** يمكننا الجدول من التعرف على آثار إرتفاع الطلب السياحي على القطاعات الأخرى، وحتى يكتمل تحليل جدول المدخلات والمخرجات، تحول مصفوفة المعاملات التقنية إلى مقلوبها المسماة مصفوفة ليونتيف، حيث أن هذه المصفوفة الجديدة تمكننا من معرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل تغير في الطلب السياحي.

ثانيا: قياس أثر السياحة عن طريق مضاعف الإنفاق[2]:

مساهمة القطاع السياحي في الدخل الوطني لا تقتصر على الإيرادات الأولية بل تتعدى إلى زيادات مضاعفة السياحة في الدخل الوطني حيث يتم توزيعها على مختلف عناصر الإنتاج التي ساهمت في تقديم المنتج السياحي ويكون هذا الدخل في شكل أجور،فوائد، إيجارات، أو أرباح لأصحاب عوامل

[1] المرجع السابق، ص: 202- 211.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 212-223.

الإنتاج في القطاعات الإقتصادية المختلفة، حيث تقوم بدورها بإنفاقه على السلع والخدمات الأخرى وهكذا إلى أن يتلاشى أثر الإيرادات السياحية الأولية، وهو ما يسمى بالأثر المضاعف للسياحة ويرىPearce أن المضاعف السياحي يعتبر مقياس لأثر الإنفاق الذي يستفيد منه الإقتصاد ويعكس العلاقات المتداخلة بين ثلاثة أنواع من الإنفاق وهي:

- الإنفاق المباشر الناتج عن إنفاق السائحين على مختلف السلع والخدمات التي يكونون بحاجة إليها؛
- الإنفاق غير المباشر وينتج عن إنفاق جزء من الإنفاق السياحي المباشر داخل الإقتصاد؛
- الإنفاق المحفز ويتمثل في إنفاق الصناعات التقليدية مقابل زيادة الطلب على هذه المنتجات.

1- الإنفاق السياحي:

"يعتبر إنفاقا سياحيا كل إنفاق يتم داخل الدولة المضيفة ممن يعتبر سائحا".

فالإنفاق السياحي هو الإنفاق الذي يقوم به السائحون من أجل شراء مختلف السلع والخدمات السياحية وغير السياحية خلال فترة عطلهم إقامتهم في الدول المستقبلة.

كما يعرف أيضا على أنه مجموع إنفاق السائحين الأجانب على الإقامة، المأكل، المشرب والتنقلات والرحلات الداخلية...إلخ، ويختلف الإنفاق ومستوياته على العناصر السابقة باختلاف مستوى الدخل لدى السائح وجنسيته وعادته وسلوكه الإستهلاكي، كما يختلف حسب اختلاف الحافز للسياحة، كما يختلف هذا الإنفاق أيضا حسب هيكل صناعة السياحة لدولة ما، فالدولة التي تنوع من عرضها السياحي يمكن أن تقتطع جزء كبيرا من إنفاق السياحي، ومن هنا لايمكن تحديد نسبة ثابتة لكل عنصر من العناصر المذكورة ولكن بصفة عامة تستحوذ نفقات الإقامة والطعام على نسبة تتراوح بين 60% إلى 75% من الإنفاق السياحي.

2- طرق تقدير الإنفاق السياحي:

تختلف الطرق المعتمدة من طرف الدول لقياس الإنفاق السياحي إلا أنها تهدف جميعا إلى تحديد القيمة النقدية للمنتجات السياحية التي يتم استهلاكها من طرف السواح وتوجد طريقتين شائعتين هما:

- **الطريقة الأولى:** ويتم الإعتماد على تقدير الإنفاق السياحي بشكل غير مباشر وبصورة رسمية من خلال الجهاز المصرفي حيث تعتمد هذه الطريقة على البيانات المصرفية حيث تعتمد هذه الطريقة على البيانات المصرفية للبنك المركزي والبنوك التجارية، من أجل تحديد

إنفاق السائحين، ويشترط في هذه الطريقة أن يكون السعر الرسمي للعملة مماثلا لسعرها في السوق.

- **الطريقة الثانية:** وفق هذه الطريقة يتم تقدير الإنفاق السياحي باستخدام متوسط إنفاق افتراضي، وذلك بشكل مباشر من خلال وزارة السياحة، ويعتمد على ثلاثة متغيرات وهي: عدد السائحين، مدة إقامتهم، ومتوسط إنفاقهم، وبذلك يمكن تقدير الإنفاق السياحي وفق المعادلة التالية:

الإنفاق السياحي= عدد الليالي السياحية x متوسط افنفاق اليومي x عدد السائحين

وعند تطبيق هذه الطريقة لابد من أخد بعين الإعتبار النقاط التالية:

تعتمد الطريقة على تقدير متوسط افتراضي واحد وهذا خطأ كبير لاختلاف إنفاق السائح وفق عدة عوامل وقد تم ذكرها (مستوى الدخل، الجنسية...إلخ).

قد يدخل السائح بعملة وطنية للبلد المضيف كما قد تستضيفه إحدى الهيئات أو المؤتمرات أو الأسر.

توجد علاقة عكسية بين متوسط الإنفاق اليومي للسائح وبين متوسط مدة الإقامة، فكلما طالت مدة الإقامة كلما قل متوسط الإنفاق.

في بعض الأحيان يتم تبادل الخدمات السياحية دون ظهور تحويلات نقدية بميزان المدفوعات.

3- الأثر المضاعف للإنفاق السياحي:

إن الأثر النهائي للإنفاق السياحي على الدخل الوطني لا يتمثل في قيمة الدخل المتولد من قطاع السياحة فقط لكنه مجموع الدخول التي تولدت خلال دورات الإنفاق السياحي، ويعتبر الإنفاق السياحي دخلا لمن يحصل عليه من خلال دخوله الإقتصاد على شكل إنفاق سياحي، ويضم قسمين قسم يخرج من التداول الإقتصادي في شكل ادخار وقسم آخر يظل يستخدم في التداول من خلال الاستثمارات(الإنفاق).

وبنفس المنطق فإن القسم الثاني كذالك ينتج عنه بعد استخدامه شريحتين أو قسمين الأول يتسرب والثاني يبقى في التداول، وهكذا إلى أن نصل إلى عدة دورات للإنفاق ومن خلالها يتضاعف ويتكرر الإنفاق عدة مرات ولهذا السبب سمي بمضاعف الإنفاق أو مكرر الإنفاق وكلما كان الدخل(الإنفاق) كلما قل التسرب وبالتالي أدى ذلك إلى حدوث تأثيرات أكبر في الإقتصاد بمختلف قطاعاته أي زيادة الدخول

الناتجة عن الإنفاق السياحي لا يتوقف أثرها فقط على القطاع السياحي وا ٍنما يستفيد منها العديد من قطاعات الإقتصاد الوطني.

يؤثرالإنفاق على مستوى الدخول ولا يقتصر التأثير على مقدار الزيادة أو النقصان فقط وا ٍنما يتعداها إلى زيادة أكبر في الدخول أو العكس في حالة النقص، أي أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الدخول بمقدار يبلغ عدة أضعاف الزيادة في هذا الإنفاق، أما معامل المضاعف فهو عدد المرات التي يتضاعف بها الإنفاق لتكوين الزيادة في الدخول خلال فترة معينة أي أن:

$$K=y/i$$

حيث ترمز (k) إلى معامل المضاعف و ترمز y إلى الدخل و ترمز i إلى الإستثمار.

4- أنواع المضاعفات السياحة[1]:

- **مضاعف المبيعات:** يستخدم لقياس الزيادة الإجمالية في النشاط الإقتصادي أو المبيعات بفعل الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.
- **مضاعف الإنتاج:** وهو مشابه للمضاعف السابق حيث أنه يقيس الزيادة التي تحدث في المخزون ولا يكتفي بقياسها بالنسبة للمبيعات فقط، إذ أنه يقيس أثر الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة على مستوى الإنتاج الكلي.
- **مضاعف الدخل:** يقيس الزيادة في مستوى الناتج الإقتصادي (القيمة المضافة) أو بعبارة أخرى الدخل الإضافي (أجور،مرتبات، إيجار، فوائد وتوزيعات الأرباح) نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي بوحدة واحدة، ويعتبر المؤشر الأكثر أهمية لمعرفة الأداء الإقتصادي لصناعة السياحة، وتستعمل من طرف المخططين لمعرفة المنافع النسبية للأنواع المختلفة للسياحة للقيام بالمقارنة ومن ثم تعظيم الآثار الإقتصادية للسياحة في منطقة ما.
- **مضاعف التوظيف:** يقيس نسبة الزيادة في الوظائف الجديدة بالنسبة للإقتصاد الوطني والناتجة عن الإنتاج السياحي بوحدة واحدة،إن فكرة المضاعف السياحي مشتقة مباشرة من فكرة المضاعف التي جاء بها الإقتصادي "كان"والتي طورها وطبقها كينزوتستعمل من طرف الباحثين كتحليل

[1] شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة الدكتور يحي فارس ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2011، ص: 73.

تكميلي لتحليل المدخلات والمخرجات فبإتباع نفس مبدأ مضاعف الدخل فإن التوظيف السياحي يتم توضيح علاقته مع مستويات الإنتاج.

ثالثا: تقدير أثر السياحة بواسطة القيمة المضافة[1]:

القيمة المضافة هي الثروة الحقيقية التي يتم خلقها من طرف قطاع أو فرع من الفروع الإقتصادية، وعليه فإن القيمة المضافة في قطاع السياحة تتمثل في قياس وتقدير ما تحققه السياحة الجهوي أو الوطني وللقيام بدراسة كهذه لابد من تحديد الاستهلاكات الوسطية، فمؤسسة ما تقوم بعملية الإنتاج تقوم بشراء المواد الأولية ومختلف السلع والخدمات اللازمة لهذه العملية والتي يتم شراؤها من مؤسسة أخرى. مع العلم أن المنتج السياحي عبارة عن مركبات تتداخل وتتكامل لتعطي منتج نهائي(نقل، إقامة، إطعام، ترفيه...إلخ) فمن السهل تحديد إسهام مؤسسات منتجة للسلع المادية في الإقتصاد الوطني، لكن الأمر ليس بنفس السهولة بالنسبة لقطاع الخدمات مثل القطاع السياحي، كما يصعب تحديد اعتماديته على القطاعات الأخرى. ومن أجل تقييم الإنتاج الحقيقي للمؤسسات المنتجة يجب أن تطرح قيمة مشترياتها من مؤسسات أخرى من رقم أعمالها وبالتالي تحصل على القيمة الحقيقية التي أنتجتها

القيمة المضافة= قيمة الإنتاج – الاستهلاكات

تقييم الوزن الإقتصادي للنشاط السياحي في الناتج الداخلي الخام:

PIB السياحي / PIB الإجمالي(الكلي).

بحيث:

PIB السياحي= هو مجموع القيم المضافة السياحية(VA)

= (Van+.....+VA2)+VA1

VA1: يعتبر PIBابتدائيا.

(Van+.....+VA2): يعتبر PIB ثانويا.

وعليه: PIB السياحي الإجمالي= PIB الابتدائي+ PIB الثانوي.

حيث:

[1] الويزة قويدر، المرجع السابق، ص ص: 225-231.

PIB **السياحي الابتدائي** هو القيمة المضافة لقطاع السياحة المحققة من طرف مؤسسات يكون رقم أعمالها بنسبة تفوق 50% من النشاط السياحي، أما PIB الثانوي فهو عبارة القيمة المضافة الحقيقية من طرف مؤسسات لا يمثل النشاط السياحي نشاطا رئيسيا لها إلا أنها تستفيد من قطاع السياحة.

المطلب الثاني: الآثار المباشرة للسياحة على الإقتصاد

أهم الآثار المباشرة التي تعكسها السياحة على الإقتصاد تتمثل في التأثير على الإنفاق على ميزان المدفوعات والتشغيل وغيرها وتتمثل فيمايلي:

أولا: أثر السياحة على الإنفاق:

الإنفاق السياحي Tourisme Expdinture يظهر في حسابات ميزان المدفوعات عنصر يسمى عائدات السفر "travel receits "لمعظم بلدان العالم، ويشتمل على إنفاق السياح و الزوار الذين يغادرون في نفس يوم الوصول[1].

ويعرف الإنفاق السياحي بأنه التقويم الإقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين بمعنى أن كل إنفاق من جانب السياح هو في مقابل خدمة السياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمات الفندقية[2].

فالإنفاق على مختلف المجلات المرتبطة بالسياحة يؤدي إلى زيادة الدخل، الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وارتفاع معدل الإدخار، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإستثمار، ومن المسلم به أن كل إنفاق ينشأ دخولا جديدة.

وفي مايلي جدول يوضح الإنفاق السياحي العالمي لعشر دول ونسبة التغير فيه لسنتي2013-2014 .

[1] **مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009، ص102.

[2] **خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 77.

الجدول رقم1: الإنفاق السياحي العالمي لسنة 2014.

الرقم	البلد	الإنفاق السياحي العالمي
1	الصين	8 164.9 بليون دولار
2	الولايات المتحدة الأمريكية	8 110.8 بليون دولار
3	ألمانيا	892.2 بليون دولار
4	بريطانيا	857.6 بليون دولار
5	روسيا	850.4 بليون دولار
6	فرنسا	847.8 بليون دولار
7	كندا	833.8 بليون دولار
8	إيطاليا	828.8 بليون دولار
9	أستراليا	826.3 بليون دولار
10	البرازيل	825.6 بليون دولار

المصدر: www.wttc.org

ومن خلال ماسبق الإنفاق السياحي يؤثر على مختلف الأنشطة الإقتصادية من خلال[1]:

- يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى؛
- يساهم في زيادة إيرادات الدولة من خلال فرض الضرائب مباشرة على مداخيل القطاع السياحي وضر ائب غير المباشرة "رسوم جمركية، رسوم على المبيعات...إلخ"؛
- تساهم في تكوين التراكم الخام للأصول الثابتة من خلال الإستثمارات السياحية؛
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات ومعدلات تدفق النقد الأجنبي من خلال المبيعات السياحية.

ثانيا: أثر السياحة على ميزان المدفوعات[2]:

تقدر الأهمية الإقتصادية للسياحة بدرجة تأثيرها على ميزان المدفوعات في الدولة المعنية وسائر دول العالم، والسياحة تعتبر جزء من المعاملات غير المنظورة وتأخذ مكانها ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات المصرفية.

[1] خالد كواش،المرجع السابق، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص81- 83.

تعتبر السياحةمصدر ا مهما لدخول العملة الصعبة وتساهم بشكل مباشر في ارتفاع الدخل الوطني وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع المحلي والتنمية الإقتصادية، حيث أن 83 % من دول العالم تعتمد على السياحة كدخل رئيسي، منها 38% تعتبر السياحة ضمن القطاعات الخمسة الموفرة للعملة الصعبة، وتمثل السياحة 9.3 % من الدخل الوطني الخام العالمي[1].

فميزان المدفوعات هو وثيقة محاسبية ترسم مجموع التحولات "المبادلات" الإقتصادية المحققة خلال فترة زمنية معينة بين دولة معينة وبقية العالم الخارجي، فيما يخص الإيرادات والنفقات المتعلقة بالسياحة تدمج في ميزان المدفوعات كعنصر من عناصره تحت عنوان السياحة أو السفر، في المجموع الجزئي لميزان السلع والخدمات "الميزان التجاري" ويتم تقدير الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسفر عن طريق تقدير معدل الإنفاق اليومي خلال الأيام التي يقضيها المواطن بالخارج والتي يقضيها الأجانب داخل دولة معينة وعادة يستند تقدير معدل الإنفاق اليومي على استفهامات توجه للفندق والشركات السياحية، البنوك فلا يسجل في هذا الميزان إلا النفقات والإيرادات المباشرة المتعلقة بالسياحة أما بالنسبة لباقي الإيرادت السياحية الأخرى

وهناك طريقتان تستعملان في تقدير الإيرادات والنفقات السياحية:

- **طريقة التسجيلات البنكية:** وحسب هذه الطريقة يجب على كل البنوك ومكاتب الصرف الرسمية أن تبعث إلى البنك المركزي وبالتفصيل كل العمليات المتعلقة بشراء أو بيع العملات الخارجية، لأغراض سياحية "هذه الطريقة مستعملة من طرف معظم الدول".
- **طريقة** CENSUS**:** حسب هذه الطريقة الإيرادات والنفقات المتعلقة بالسفر مقدرة بتطبيق معدل إنفاق متوسط لكل سائح انطلاقا من عدد الأيام التي يقضيها المقيمون في الخارج والأجانب في الداخل، تقدير النفقات لكل سائح تعتمد على المعاينات التي تجري على مستوى وكالات السياحة والسفر، البنوك، الفنادق، المحلات التجارية...إلخ. "هذه الطريقة مستعملة من طرف بريطانيا" .

تسجل عمليات الإيرادات والنفقات في ميزان المدفوعات تحت عنوان السياحة، لا تمثل سوى نظرة جزئية عن التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة والتي لا تسمح بمعرفة حجم المساهمة الحقيقية للسياحة في ميزان المدفوعات هذه الطريقة تتمثل في الحساب الخارجي للسياحة والذي يجمع كل النفقات أو الإيرادات المحققة كل على حدى قبل وخلال وأحيانا بعد إقامة السائح في الدولة التي يزورها، والفرق بين

[1] عبد الكريم دحموني، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 11.

الإيرادات والنفقات المسجلة في هذا الحساب تمثل الرصيد الذي يعكس مساهمة وتأثير السياحة في ميزان المدفوعات الجاري بحيث يمكن أن يكون هذا الرصيد إما موجبا، وا ٍما سالبا، أو معدوما.

ثالثا: أثر السياحة على التشغيل (العمالة):

إن التوسع في إنشاء المشاريع السياحية وكذلك المشاريع الأخرى المرتبطة بها تمكن من خلق العديد من فرص العمل الجديدة سواء متوسط التأهيل أو غير مؤهلة، كما تمكن من تحقيق السلم الإجتماعي[1].

ويمكن التمييز بين التوظيف المباشر الذي يمول عن طريق القطاع السياحي نفسه وهي وظائف مرتبطة بالأنشطة السياحية مثل الاستضافة، الإطعام...إلخ.، والتوظيف غير المباشر فهي الوظائف التي ترتبط بالنشاطات التي تهدف إلى إشباع الاستهلاك السياحي في القطاعات الأخرى غير القطاع السياحي[2].

تعد السياحة قطاع متعدد النشاطات والفروع له علاقات عديدة مع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الأخرى، لذلك فهي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من المناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية أو المرافق المكملة لها، فبمجرد إنشاء فندق سياحي أو مطعم يتم خلق مناصب عمل دائمة داخل هذه المرافق لتقديم الخدمات الفندقية والإطعمية، الصيانة، التسيير، الحراسة، والإدارة...إلخ من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية إنجاز مشروع هذا الفندق مراحله تتطلب العديد من الموظفين، والباحثين، المختصين والخبراء، والعمال البسطاء، وذلك ابتداء من الدراسة الأولية إلى عملية البناء، التهيئة، التأثيث والتجهيز الداخلي للفندق. وهذا مايؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى كقطاعي الزراعة والصناعة[3].

ولإبراز دور السياحة في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة لابد من إلقاء الضوء على المتغيرات المؤثرة في ذلك[4]:

---

[1] **شبوطي حكيم**، المرجع السابق، ص 74.

[2] JEAN Louis Caccomo**,** **Fondements D'économie du tourisme**, Edition de Boeck Université, Paris, 2007, pp :149- 150.

[3] بديعة بوعقلين،**الإستثمارات السياحية وا شكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة (غير منشورة) لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 38.

[4] خالد كواش،مرجع سبق ذكره، ص 85.

- حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة والذي يخلق فرص جديدة للعمل في هذا القطاع وفي الخدمات القائمة عليه؛
- نوعية فرص العمل التي توفرها صناعة السياحة والتي تتباين بين العمالة غير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخبرات؛
- نوعية الخبرات المتوفرة في الدولة السياحية ومستوى أدائها؛
- التغيير الذي تحدثه العمالة في الخريطة الوطنية للقوى العاملة وتوزيعها على الأنشطة الإقتصادية والخدمات المختلفة؛
- عدد العاملين الفعليين في صناعة النقل والسفر لارتباطها الوثيق بأنشطة السياحة.

توفر أنشطة السياحة حوالي 2.75 فرصة عمل لكل غرفة فندقية، فإدا افترضنا تشييد فندق سياحي في منطقة معينة بطاقة مئتي غرفة فإن ذلك يعني توفير حوالي 550 فرصة عمل في مجال أنشطة الإقامة والسياحة وكلما زاد الترويج كلما تزايدت الطاقة الفندقية.

رابعا: أثر السياحة على إعادة توزيع الدخول:

تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوفر بها مزايا طبيعية ومناخية وغالبا ما تكون محرومة من الإعمار (منعزلة) والسياحة بامتدادها إلى هذه المناطق البعيدة تعيد التوازن إليها نتيجة الإستثمارات التي تصطحب الدخول في المشاريع السياحية وبالتالي تزيد من دخل المنشآت والأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة[1] .

سواء كانت هذه المشاريع مملوكة للدولة أو القطاع الخاص أو حتى الدول الأجنبية فإن دلك سيساهم في تنمية هذا الإقليم، ورفع أجور العاملين فيها فيتم إعادة توزيع الدخول فيما بين العاملين هناك وبين العاملين بالمدن والحضر، فيتحقق توازن إقتصادي بين تلك المناطق[2].

خامسا: أثرها على المستوى العام للأسعار:

يؤدي رواج وازدهار صناعة السياحة في منطقة معينة إلى تزايد واضح في معدلا الإنفاق السياحي فيها مما مما يؤدي في النهاية زيادة ملحوظة في المستوى في أسعار السلع والخدمات المختلفة المعروضة في المنطقة السياحية التي تميل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير أثناء فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي

[1] المرجع نفسه، ص 86.

[2] أحمد عبد السميع علام،**علم الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص352.

لتعويض انخفاض حصيلة المبيعات خلال باقي أشهر السنة، ويعني عادة السكان المحليون من هذا الإرتفاع في الأسعار[1].

ينشأ ارتفاع الأسعار من زيادة الطلب على أي سلعة أو خدمة، وحتى لا تحدث مثل تلك المضاربة يجب التخطيط بطريقة علمية وسليمة حتى يحدث التوازن بين العرض والطلب. كما أن ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع السياحية والتي غالبا ما تحتاج إلى مساحات واسعة والنمو في صناعة السياحة يؤدي إلى خلق طلب إضافي على الأراضي[2]. كما أن عنصر الموسمية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات في منطقة معينة ومحددة يزيد عليها الطلب السياحي لتمركزها في منطقة جغرافية معينة تمتاز بمواصفات خاصة. وبذلك يكون ارتفاع الأسعار إما سبب زيادة الطلب أو بسبب زيادة التكلفة السياحي أو كلاهما معا، ولا ترتفع أسعار المنتجات السياحية بل ينطبق دلك أيضا على جميع السلع التموينية وبعض الخدمات الأخرى التي يقبل عليها السائح في منطقة معينة.

المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة.

إذا كان من المستطاع تحديد المجلات التي يساهم فيها النشاط السياحي بصورة مباشرة في الإقتصاد الوطني للدول، فمن الصعب تحديد مساهمته غبر المباشرة في الإقتصاد ومن أهم آثاره على الإقتصاد نجد[3]:

أولا: أثر السياحة على المضاعف:

ويقصد بذلك أن الإنفاق السياحي يؤدي إلى زيادة دخول العاملين بالسياحة، وهاؤلاء ينفقون دخولهم على تلبية طلباتهم الإستهلاكية، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول الآخرين ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشاريع الاستهلاكية والاستثمارية، فيؤدي إلى التوسع في إنشاء تلك المشاريع. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق بمعدل مليون دولار يؤدي إلى زيادة المضاعف بنفس القدر وفقا للدورة المضاعفة، يزداد هذا المبلغ إلى 6 أو 5 أمثال من الإنفاق الأول.

وبالتالي عندما عندما يزداد المضاعف يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بقيمة هذا المضاعف وعندما يزداد الدخل القومي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في معدل التراكم الرأسمالي (النصيب النسبي للتراكم

[1] عبد القادر ابراهيم حمادة و ناصر محمد عبد، **مدخل إلى جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 139.

[2] أحمد صبحي وأحمد حمدي، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، مصر، 2001، ص 157.

[3] أحمد عبد السميع علام، المرجع السابق، ص355 - 357.

من الدخل القومي والذي ينقسم إلى رأس المال الإنتاجي ورأس المال العامل) وبحدوث موجات أخرى من المضاعف فإن التراكم الرأسمالي يزيد بمعدل أكبر من الزيادة في الدخل القومي.

ثانيا: أثر السياحة على سوق بعض السلع:

تتأثر أسعار بعض السلع النادرة بالطلب السياحي فقد يتجه في معظم الأحوال السائحين إلى شراء بعض السلع المقصودة والنادرة التي لا تتواجد في أي مكان إلا في ذلك المكان المزار، فيقبل السائح على شرائها والإنتقال بها إلى موطنه مثل الحرير من إيطاليا، والأزياء الفرنسية، والآلات الكهرومنزلية من ألمانيا وغيرها.

ولا شك أن إقبال السياح على شراء تلك السلع يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع أسعارها في موسم السياحة وتزداد السوق بتلك السلع، بل يشجع منتجين آخرين إلى الدخول في سوق المنافسة لزيادة الطلب بصورة كبيرة لعدم مرونة الطلب على مثل هذه السلع فيقبل السائح على شرائها مهما ارتفعت أسعارها.

ثالثا: أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية[1]:

ويظهر هذا الأثر بوضوح في الدول التي لم تصل فيها المرافق الأساسية (طرق، قوى محركة، صرف صحي، مياه الشرب، وسائل النقل) إلى مستواها المناسب، نظرا لإنخفاض مستوى المعيشة، كما أن تنميتها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ولذلك فإن تقدم السياحة وما يترتب عنها من دخل سريع بالعملات الأجنبية يزيد من قدرة الدولة على زيادة كفاءة مرافقها الأساسية، كما أن هذه المرافق تخدم القطاعات الأخرى في هذا الجانب تستند إلى:

- نمط المستثمرين والممولين الذين يرتبط بهم الطلب السياحي؛
- طاقة المنتجين المحليين على مواجهة الطلب؛
- تاريخ ونمط التنمية المحلية في منطقة الإستقبال.

المبحث الثاني: دور السياحة في التنمية المحلية

القطاع السياحي ليس له دور في المجال الإقتصادي من أجل خلق الثروة وتحسين نوعية حياة السكان في المقاصد السياحية فحسب، بل يساهم أيضا في احداث اتصال وترابط ثقافي وحضاري إذن

[1] أحمد صبحي وأحمد حمدي، المرجع السابق، ص 160.

تلعب السياحة دورا مهم في مسهل لتبادل الأراء بين الثقافات، ومن وجهة نظر اقتصادية السياحة هي القطاع الذي الذي ينتج أعلى الإيرادات في الآجال القصيرة، مع قلة الاستثمارات.

وبالنظر إلى حقيقة أن هناك الكثير من الدول الفقيرة والمناطق في العالم لا تمتلك موارد كافية لتنمية اقتصادياتها الصناعية، فالسياحة وجدت حلولا فعالة وسريعة من أجل تحسين شروط الحياة والحد من الفقر.

المطلب الأول: التنمية المحلية[1]

أصبحت التنمية المحلية واحدة من الاهتمامات الرئيسية للحكومات والمنظمات الدولية، وبعد مجموعة من التغيرات في ا لمنهج المتبع في عملية التنمية، وقد وضعت الدول التغييرات الإدارية لإعطاء مزيد من الحرية والإستقلال للسلطات المحلية، التي تمكنهم من تحقيق أهذاف التنمية على المستوى المحلي.

والمؤسسات المحلية أصبحت المسؤولة بشكل متزايد لتحديد وتخطيط مستقبلهم المحلي، ويعتمدون في ذلك على وضع أهذاف رؤيا تنميتها، ووضع استراتيجيات التنمية المحلية لتحقيق تلك الأهذاف ومن ثم الإشراف على مراحلها المختلفة.

وغالبا ما تقترن التنمية المحلية اليوم بعمليات اللامركزية، وتساعد عملة التنمية على تكييف المجتمعات والشعوب في العولمة من خلال تعزيز الموارد.

التنمية الإقليمية هي عملية تعبئة لأصحاب المصالح لوضع استراتيجية للتكيف مع القيود الخارجية على أساس تضامن الثقافات والأقاليم. و هذه القيود الخارجية تمثل في الدرجة الأولى تحديات للعولمة، ونظرا للمستوى المحلي في التنمية من جهة، والآثار السلبية للعولمة على تنمية المناطق السياحية من جهة أخرى، واتضح أن الحاجة إلى إيجاد سبيل لزيادة القدرة التنافسية للأقاليم السياحية أصبحت تطلب أكثر لضمان مستويات أعلى من التنمية وظروف معيشة أفضل لشعوبها.

[1] Wafaa Nasser, **Développement Local, Construction Territoriale et Tourisme : le Cas du Liban,** Thèse de Doctorat en sciences Economiques, L'Université de grenoble France, 2011, p18.

وقد أثبث بشكل واضح أن السياحة يمكن أن تصبح ضمان للتنمية المحلية والمستدامة، والو اقع أن النشاط السياحي يمكن ان يولد فوائد عديدة للسكان المحليين، ولكن يمكن أن تؤدي بسرعة إلى ظواهر تفكيك الشركات المحلية، وتسرب عائدات السياحة.

ويمكن لأهداف التنمية المحلية والمستدامة أن تحقق إذا كانت مبادرات التنمية السياحية المختلفة تتلاقى وتقترن بالتنمية الاجتماعية والعمرانية.

المطلب الثاني: تأثير السياحة على التنمية[1]

لقد ساهمت السياحة بشكل كبير في النمو الإقتصادي للبلدان في السنوات الأخيرة، ولكن قد تصاحب كلمة تنمية استجابة مبدئية ومبكرة لأشكال السياحة وأسس ديناميكية للسياحة العالمية، إذا كانت السياحة وسيلة بسيطة لتراكم وتجميع الثروة، يجب تحديد المخاطر وتقديم بعض الأفكار.

النمو غير المسبوق للسياحة العالمية في السنوات الأخيرة، وتشكل بالنسبة للبلدان الفقيرة والناشئة قضية تأثير السياحة على التنمية، ومن الحقائق الثابثة في بعض البلدان الفقيرة والناشئة أن السياحة هي أهم مصدر للعملة الأجنبية ل46 من أصل 49 دولة في طريق النمو، إن تطور القطاع السياحي يمكن أن يحقق ثروة يتم توزيع منافعها على السكان المحليين.

أولا: السياحة طريقة بسيطة لتجميع الثروة:

مهما كانت حالة تطور البلدان والمواضع التي يمكن الوصول إليها تعني تطوير وتحديد السياحة المناسبة لكل بلد، جميع البلدان النامية تستقبل ببطئ السياح الأجانب بسبب مشكل الأمن والإستقبال والأمراض والأوبئة، فالسياحة سريعة التأثر بهذه المشاكل والقضاء عليها حل لا غنى عنه.

ومع ذلك بالنسبة لبعض البلدان النامية نظن أن هناك ثراث سياحي مجهز لاستقبال السياح، والسياحة تظل أبسط وسيلة لتجميع الثروة، فهي تساهم في رفع القدرة الشرائية ومستوى المعيشة المنخفض في تلك البلدان النامية، لأنها ستصبح منتجات تنافسية مع وجهات مهمة في الدول المتقدمة.

إذا كان المنتج السياحي عبارة عن حزمة يمكن أن تباع بسعر تنافسي مقارنة مع المنتجات المنافسة، وهذه المنافسة تستند طبعا إلى اليد العاملة الرخيصة والمؤهلة في هذه البلدان، ولكن في الكثير من الأحيان تكون سوق العقارات مكلفة قليلا، وعلى هذا المبدأ تعتمد على سبيل المثال التنمية في جمهورية الدومينيك التي استمرت في الحصول على حصتها في السوق في وجهات أغلى من بحر

[1] Sébastien condés**, les incidences du tourisme sur le développement**, Revue Tiers Monde, tome 45 n° 178, les masques du tourisme, 276 – 278.

الكراييبي في السنوات الأخيرة، وتعتمد التنمية السياحة في المغرب على معاملات عرض تنافسية للغاية مع الوجهات في جنوب أوروبا.

تؤثر الوجهات الموجودة في البلدان النامية على السوق السياحي باعتبارها منتجات جديدة، والسياحة ليست مستثناة من هذه القاعدة فحداثة المنتجات في السوق تقدم نقطة جذب للمستهلكين الباحثين عن الاستكشافات والوجهات الجديدة.

السياحة لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتحقيق التنمية على الأقل في المرحة الأولى، والسياح الأجانب يستخدمون البنية التحتية القائمة (النقل الداخلي، الفنادق، المطاعم، الطرقات...إلخ.) وبالتالي زيادة النشاط في عدة قطاعات من القطاعات الإقتصادية، والسياحة يمكن أن تستفيد على الفور من النسيج الإقتصادي المحلي وتطوير البنى التحتية القائمة.

وباعتبار السياحة سلعة تستهلك في البلد المنتج وا ٍقتصاد الخدمات في حاجة إلى الموارد البشرية فإن هذا في حد ذاته يعتبر فرصة ثمينة بالنسبة للبدان التي تشهد معدلا بطالة مرتفعة فهي تساهم في خفضها.

ثانيا: أشكال التأثير المتباين للسياحة في البلدان النامية:

بعض المبادئ القليلة ستشرح النهضة السياحية في بعض الوجهات وتختلف آثار السياحة باختلاف هيكلها طبعا من بشكل كبير من بلد إلى آخر.

وينبغي أن نميز البلدان الأقل تقدما التي تتبع التنمية السياحية فإفريقيا تستضيف حصة صغيرة من الوافدين الدوليين (أقل من 5%) في حين جنوب شرق آسيا وخاصة الصين ستصبح حسب OMT الوجهة الرائدة في العالم سنة 2020، والكراييبي بالفعل هي في تقدم جيد، وبشكل أكثر تحديدا يمكن الأخذ بالتجزئة الأكثر شيوعا للتمييز بين سياحة الترفيه وسياحة الأعمال، فالبلدان النامية تستفيد من سياحة الأعمال بنسب صغيرة جدا.

المبحث الثالث: دور السياحة الشاطئية في التنمية

من المعروف أن سياحة المصطافين يفضلونها بالقرب من البحر وتعتبر السياحة الشاطئية منشأ لأول نوع من السياحة ولا تزال السياحة الأكثر ممارسة في العالم، وترتبط هذه السياحة بالترف والبذخ.

المطلب الأول: الشواطئ والسواحل[1]

تعتبر سياحة الشواطئ من الأنماط السياحية الهامة والمنتشرة على نطاق واسع لما تقدمة من متعة وراحة لمرتاديها، وهي تدخل ضمن سياحة الترفيه، وعند التخطيط لتنمية السياحة الشاطئية لابد من إختيار المواقع التي يسهل الوصول إليها، كما أن توفر المساحات الأرضية لإقامة الفنادق والخدمات السياحية بالقرب من الشاطئ يعتبرعنصر ا مهما لمستخدمي السياحة الشاطئية.

تعد الشواطئ التي تشكل الحدود الفاصلة بين الكتلة القارية والمسطحات البحرية حدا فاصلا بين بيئتين تختلفان من حيث الألوان والحركة، وخاصة الشواطئ التي تتميز بنصيبها الكبير من أشعة الشمس وقد أسهم انعكاس أشعة الشمس على المسطحات المائية في جذب أعداد كبيرة من السياح من أجل المتعة، الراحة، والاستجمام، تفوق الأعداد التي تجذبها مناطق العرض السياحي الأخرى، حيث توفر الشواطئ إمكانية ممارسة رياضات بحرية متنوعة كركوب الزوارق، الصيد، السباحة، التزلج على الماء، الغطس...إلخ، وتزداد قوة الجذب السياحي للسو احل كلما ازدادت تعرجاتها وما يتبعها على طول الساحل وتعدد الخلجان وأشباه الجزر والتي تمثل موضعا مثالية للمنشآت السياحية المعتمدة في تشغيلها على النشاطات البحرية .

وساعدت الشواطئ الرملية الواسعة المشمسة في كل من جزر بحر الكرايبي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على وجود حركة سياحية نشطة ذات محاور ثلاثة رئيسية في العالم، بالإضافة إلى الشواطئ المنتشرة في العديدة من أقاليم العالم الأخرى، وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، والتي تستقبل أعداد كبيرة من السائحين للراحة والمتعة.

المطلب الثاني: النشاط السياحي في دول البحر الأبيض المتوسط[2]

السياحة الساحلية واحدة من القطاععات المحركة لإقتصاد دول البحر الأبيض المتوسط منذ 1950.

بسب الموقع الإيجابي لدول البحر الأبيض المتوسط من حيث الجغرافيا، والنقل، المناخ المعتدل، جمالها الطبيعي، التراث الثقافي والمعماري، تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سياحية رئيسية

[1] موفق عدنان الحميريو **نبيل زعل الحوامد، الجغرفيا السياحة في القرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص: 253- 254.

[2] ALLOUI Linda Sabrina, **Le developpement du tourisme balneaire en algerie dans un contexte d'amenagement touristique et de developpement durable**., THESE de Doctrat en Geographie et amenagement du territoire, Université de Béjaia, 2012, PP : 65 - 67

في العالم، تجذب 30% من الوافدين الدوليين، وتمثل 28% من العائدات السياحية مع 282 مليون سائح دولي.

اليوم في البحر الأبيض المتوسط كما في باقي الدول أجزاء العالم السياحية من أحد القطاعات المساهمة في التنمية توفر أكثر من 6 مليون منصب شغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة السياحة والترفيه أو في القطاع الثقافي.

أولا: العرض السياحي في دول البحر الأبيض المتوسط.

تقدم الإيواء السياحي في الشواطئ الغربية مثل إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، واليونان،منه في الشواطئ الجنوبية والشرقية، فهي الأكبر بالدول المتوسطية الأخرى ليصل عدد الأسرة الإجمالي إلى ما يقارب 4585500 سرير.

لهذا تقوم الدول الجنوبية والشرقية بالاهتمام بالإيواء ضمن سياساتها للتنمية الوطنية محاولة منها باللحاق للخصخصة وجذب الاستثمارات الجديدة في مجال الإيواء السياحي.

ثانيا: تدفق السياح على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر القطاع السياحي دائما في الصدارة، والنمو السنوي من السياحة منذ بداية هذا العقد يتراوح بين 3 و4%، والعدد الإجمالي للسياح الذين اختاروا البحر الأبيض المتوسط كوجهة لقضاء عطلهم قد تضاعف 3 مرات تقريبا في غضون 19 سنة فقط، فقد ارتفع من مليون سائح سنة 1990 إلى أكثر من 287 مليون سائح سنة 2009، ويتوقع أن أن تصل إلى 396 مليون في آفاق 2025.

سنة 2009 استضافت بلدان البحر الأبيض المتوسط 32.65% من السياحة العالمية، هناك أرقام ارتفعت حصتها في السوق بـ: 0.25% رغم الأزمة، مع حركة السياح نحو بلدان الضفة الجنوبية مثل تونس، مصر، والمغرب.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم نستنتج أن السياحة أصبحت تشغل مكانة هامة في الإقتصاد الدولي، مما يستدعي اهتماما أكثر بهذا القطاع الحساس من طرف الدول عامة و الدول النامية خاصة، وذلك من خلال إعداد منهجية دقيقة لجمع الإحصائيات الخاصة بالسياحة للتتمكن من تقييم الأثر الحقيقي للقطاع السياحي، وذلك من أجل إعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لتطويره.

تظل السياحة أبسط وسيلة لتجميع الثروة، فهي تساهم في رفع القدرة الشرائية ومستوى المعيشة المنخفض في تلك البلدان النامية، لأنها ستصبح منتجات تنافسية مع وجهات مهمة في الدول المتقدمة.

تعتبر سياحة الشواطئ من الأنماط السياحية الهامة والمنتشرة على نطاق واسع لما تقدمة من متعة وراحة لمرتاديها، و عند التخطيط لتنمية السياحة الشاطئية لابد من إختيار المواقع التي يسهل الوصول إليها، كما أن توفر المساحات الأرضية لإقامة الفنادق والخدمات السياحية بالقرب من الشاطئ يعتبر عنصرا مهما لمستخدمي السياحة الشاطئية.

الفصل الثاني:

مساهمة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني

المبحث الأول : مقومات السياحة في الجزائر

المبحث الثاني : الآثار الإقتصادية للسياحة في الجزائر

المبحث الثالث : آفاق القطاع السياحي في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية **SDAT** .

مقدمة الفصل:

لقد أضحت السياحة اليوم ذات أهمية كبيرة من الناحية الإجتماعية و الإقتصادية، فقد أصبحت من القطاعات الأساسية في بعض الدول، خاصة في دورها في جلب العملة الصعبة وخلق فرص الشغل.

الجزائر واحدة من الدول التي تتوفر على العديد من المؤهلات والثروات السياحية التي تمكنها من مزاولة الأنشطة السياحية على مدار السنة، حيث يمكن أن يكون القطاع السياحي من البدائل الإقتصادية لقطاع المحروقات.

شرعت الجزائر في عملية إحصاء للثروات السياحية، بغية استغلالها وجعلها تساهم في عملية التنمية إلى جانب القطاعات الأخرى، وتم ذلك مباشرة بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966 الذي حدد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية، وتوالت المخططات السياحية منذ سنة 1967 إلى يومنا الحاضر التي تهتم بالساحة ومساهمتها في التنمية الوطنية، وهذا الإهتمام بالسياحة يعكس أهمية الجزائر كوجهة سياحية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المقومات السياحية في الجزائر، وكذلك آثارها الإقتصادية، كما سنتطرق إلى المخطط التوجيهي للسياحة (SDAT 2025).

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر.

الجزائر واحدة من الدول التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، وثروتها الطبيعية والثقافية تمكنها من استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح المحليين والأجانب مما يدفعها بالتفكير في ترقية مناطق التوسع السياحيالتي تعد مصدر ا هاما للدخل القومي وتحقيق النمو الإقتصادي.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى السياحة في الجزائر، الإمكانيات الطبيعية والتاريخية، والإمكانيات السياحية المادية.

المطلب الأول: السياحة في الجزائر[1].

يعد موقع الجزائر ذو أهمية إستراتيجية فهو جسر اتصال ومحور التقاءبين أوروبا وا ٍفريقيا والمغرب العربي والشرق الأوسط وممر حيوي للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

فهي تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها من الشرق تونس على طول 965 كلم وليبيا على طول 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب، النيجر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1356 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بـ 1200 كلم.

وتعتبر الجزائر الدولة الأولى إفريقيا بعد تقسيم السودان من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها 2,381,741 كلم^2 ويبلغ امتدادها الشمالي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيبلغ طوله ما بين 1200 كلم على خط الساحل بعرض 50 كلم و1800 على خط تندوف ومدينة غدامس الليبية.

أولا: التضاريس:

وتنقسم الجزائر إلى منطقتين:

1- المنطقة الشمالية:

تمتد من الأطلس الصحراوي وحتى البحر الأبيض المتوسط وتقدر مساحتها بحوالي 381,741 كلم^2 أي بنسبة 16% فقط من مساحة الجزائر، وتتميز بالتضاريس التالية:

[1] تقي الدين قادري، **النشاط البدني الترويحي ودوره في تطوير السياحة الرياضية في الجزائر**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في نظريات ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله، جامعة الجزائر، 2011، ص ص: 131- 137.

1-1- الجبال:

عبارة عن سلسلتين كبيرتين ممتدتين من الشرق إلى الغرب وتميل جنوبا كلما اتجهنا غربا، وهاتين السلسلتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي:

1-1-1- الأطلس التلي:

أكثر إرتفاعا وا إتساعا في الشرق منه في الغرب وأعلى قمة فيه هي لالة خديجة في جبال جرجرة ومن أهم جبال هذه السلسلة:

- جبال جرجرة التي يبلغ ارتفاعها عند قمة لالة خديجة 2308م.
- جبال الونشريس أعلى قممها 1985م.
- جبال تلمسان أعلى قممها 1833م.
- جبال بابور أعلى قممها 1843م.
- جبال الظهرة أعلى قممها 1415م.
- جبال سوق أهراس أعلى قممها 1406م.

1-1-2- الأطلس الصحراوي:

تمتد موازية للأطلس التلي لكنها تميل جنوبا كلما اتجهنا غربا، وهي كتلة جبلية مرتبطة قديمة التكوين، وأقل انحدارا من السلسلة التلية، كما تعتبر الحاجز الرئيسي لرمال الصحراء المتجهة نحو الشمال، كما أنها تمنع التأثيرات البحرية التي تمكنت من اجتياز السلسلة التلية نحو الجنوب ومن أهم هذه السلاسل:

- جبال الأوراس التي تبلغ أعلى قممها وهي الشبلية 2326 م.
- جبال القصور ارتفاعها عند قمة عيسى 2236 م.
- جبال عمور ارتفاعها عند قمة كسل 2008 م.
- جبال الحضنة التي تصل بين الأطلسين أعلى قممها 1902 م.

2- السهول:

هي سهول ضيقة محصورة بين الأطلس التلي والبحر الأبيض المتوسط وأهمها: سهل عنابة، سهل بجاية، سهل متيجة، سهل وهران.

3- الهضاب:

تعرف باسم الهضاب العليا والسهول العليا والسهوب يتراوح ارتفاعها بين 500 متر و800 متر، كما أن اتساعها يختلف بين الشرق والغرب حيث يبلغ اتساعها في الغرب 150 كلم وتتقلص إلى 50 كلم في

الشرق والهضاب هي أراضي مرتفعة ومستوية يتجاوز علوها 500 م، أما السهول فهي أراضي تشبه الهضاب في استواء سطحها. لكنها أقل ارتفاعا منها.

2- المناطق الجنوبية:

تمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وحتى أقصى الجنوب بمساحة تقدر بـ 2 مليون كلم^2 أي حوالي 80% من مساحة البلاد وتضاريسها تتمثل فيما يلي:

2-1- الجبال:

تتمثل في كتلة الهقار والطاسلي وهي مرتفعات ذات منشأ بركاني صحورها صلبة، توجد أعلى قمم الجزائر قمة تاهات 2918 م.

2-2- العروق:

وهي كتبان رملية متحركة، أكبرها العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير، عرق إيقدي، عرق الراوي، عرق الشاش...إلخ. ويتراوح إرتفاعها مابين 260 م و500 م.

2-3- الحمادة:

هي مساحات واسعة من الصخور الجيرية على شكل صفائح يمكن البناء، وشق الطرق فوقها، ومن أكبرها حمادة تادميت 836 م فوق سطح البحر التي تعرف بهضبة تادميت، حمادة الدوارة، الدراع، حمادة الدوكل...إلخ.

2-4- الرق:

عبارة عن مناطق كثيرة الحصى وهي قليلة الإرتفاع وتعرف باسم السهول الصحراوية مثل: سهل تنزروفت غرب جبال الهقار.

2-5- الأودية:

تجري بالصحراء عدة أودية تعرف بالأودية الكاذبة حيث تجري عند سقوط الأمطار ثم تجف بعد ذلك لمدة طويلة مثل وادي جدي، وادي الزغرير، وادي أغارغار ووادي الساورة...إلخ.

2-6- الشطوط:

هي مساحات مائية مالحة تصب فيها الوديان الصحراوية وأكبرها على الإطلاق في شط ملغيغ الذي ينخفض بـ 35 م على مستوى سطح البحر وشط مروانة.

2-7- الواحات:

هي مساحات خضراء وسط الصحراء القاحلة وهي غنية ببساتينها ونخيلها يرتكز معظمها في الشمال الشرقي للصحراء الجزائرية بالقرب من شط ملغيغ وشط مروانة لأن المنطقة غنية بالمياه الجوفية، ومن أكبر الواحات الموجودة واحة بسكرة واحة أولاد جلال، واحة تقرت وواحة الوادي...إلخ.

ثانيا: المناخ:

يمتاز المناخ الجزائري بتنوعه وذلك لإتساع المساحة وا ٍختلاف التضاريس وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام متمايزة:

1- مناخ البحر الأبيض المتوسط:

يسود الساحل الجزائري،طقس معتدل يتميز بمناخ ممطر دافئ وطويل شتاء ويتراوح معدل التساقط بين 1000 ملم/سنة و 2000 ملم/سنة.

2- مناخ متوسطي:

شبه رطب يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم سنويا أما صيفه فهو حار وجاف.

3- مناخ الإستبس:

هو مزيج بين المناخ المتوسطي والصحراوي يغطي الهضاب العليا بارد، جاف شتاء وحار صيفا تتراوح كمية أمطاره بين 300 و505 ملم/سنة.

ثالثا: أنواع السياحة في الجزائر[1]:

يمكن الحديث في الجزائر ثلاثة أصناف من السياحة في الجزائر، وهي :السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، والسياحة الصحراوية، وفضلا عن هذه الأصناف الثلاثة يمكن الإشارة إلى صنف رابع وهو سياحة الحمامات المعدنية حيث يوجد أزيد من 202 منبعا تتميز غالبيتها بالخاصية العلاجية. ولكل نوع من هذه الأنواع خصائصه ونكهته التي لن يجدها السائح في الأنواع الأخرى.

المطلب الثاني:المقومات الطبيعية والتاريخية.

تحتوي الجزائر على العديد من المقومات الطبيعية والتاريخية منها:

[1] وهيبة ليازيد، **السياحة بالجزائر إمكنيات ضخمة ومعوقات عديدة**، مداخلة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 9.

أولا: الطبيعة[1]:

ذكرنا سابقا أن الجزائر تتربع على أربعة أنواع من التضاريس المتباينة من الشمال إلى الجنوب، في الشمال يمتد الشريط الساحلي على طول 1200 كلم^2 من السواحل الرملية تتخلله رؤوس وخلجان ومن أهم شواطئها: وهران، الجزائر، جيجل، سكيكدة، عنابة، القالة.

تمتد سهول التل الجزائري مثل: سهول متيجة، وهران وعنابة ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال شيليا بالأوراس، قمة لالة خديجة بجبال جر جرة، جبال شريعة،وتكجدة وتاغلاف...إلخ، وكلها من الجبال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجدب السياحي من الغابات و الثلوج، هي تعتبر محطة عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية، كما تتخلل الجبال شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان.

أما الجنوب الكبير فيبدأ من الأطلس الصحراوي، ويتمثل في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة وتشكل أكبر من 80% من المساحة الكتلية للبلد وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف... وغيرها. كما تميز الصحراء منطقة الأهقار بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبلية شاهقة صقلتها الرياح المحملة بالرمال فهي متحف طبيعي وتاريخي لتصبح مواردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجيهات الإقتصادية المستقبلية للجزائر.

1- الحمامات المعدنية[2]:

تزخر الأراضي الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة " لسياحة حمامات معدنية"،من خلال جدب السياح المحليين والأجانب، وتتوفر الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية الجزء الأكبر منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية،

[1] عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، سنة 2005، ص 30- 31.

[2] موسى سعداوي، حكيم بوجوط، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة**، مداخلة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 9- 10.

فضلا عن فرص الإستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم لإقامة مراكز معالجة بمياه البحر، لكن المختصين في مجال السياحة يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية في استغلال المخزن الحموي بشكل كامل قياسا إلى قلة الإعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع، باستثناء 7 محطات معدنية ذات طابع وطني ومركز علاج واحد بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية وبالنسبة للحمامات المعدنية نذكر منها حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريخة بعين الدفلى. كما يوجد شلالات حمام الشلالة بقالمة، حمام قرقور بسطيف وحمام الصالحين بولاية بسكرة وتعتبر قبلة للسواح والأشخاص الذين يعانون أمراضا جلدية أو إلتهاب المفاصل. أما عن محطات العلاج بمياه البحر فنذكر منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج، ويتردد على هذه المحطة الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للإستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة،وتجدر الإشارة إلى أن هناك منابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية وتمثل ما يفوق 60% من المنابع المحصاة وتشكل مخزونا واقرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل التخصص " عرضا سياحيا حمويا تنافسيا".

يجري على مستوى الحكومة دراسة تحيينية للحصيلة الحموية بناء على طلبات الإستثمار التي رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الإستثمار ويتعلق الأمر بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي، وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعا فهي مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الإمتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.

ثانيا: المقومات التاريخية والأثرية[1]:

عرفت الجزائر الحضارة عبر مختلف العصور، فقد بنيت على بقايا وآثار نشاط إنساني يعود إلى نحو سبعة آلاف عام قبل الميلاد واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغيون سكان الجزائر أنذاك، والحضارة الرومانية، العربية الإسلامية، والعثمانية...إلخ[2].وأهم المواقع التاريخية:

- **موقع التاسيلي:**

[1] **عشي صليحة**،المرجع السابق، ص3 1- 33.

[2] **موسى سعداوي وحكيم بوجوطو**، المرجع السابق ، ص 11.

الذي يعتبر أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة ق.م وتتجلى قيمته الأثرية في حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بالمنطقة.

- **القصبة في الجزائر العاصمة:**

شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، وتمثل إحدى المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وأيضا وادي ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، حيث أنه يحاط بخمسة قصور ذات طابع صحراوي.

- **موقع تيمقاد:**

يوجد على بعد 37 كلم من مدينة باتنة على طريق روماني يصل بين مدينتي لامباز وتبسة، كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر فهي تحتوي على آثار رومانية وآثار إسلامية.

ونذكر أيضا موقع جميلة بسطيف ودار عزيزة وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال الضيوف ومسجد كتشاوة الذي تم بنائه في عهد الباي لارباي التركي. الجامع الكبير الدي بناه المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر كما يشمل على تراث ثقافي يتمثل في المتاحف كمتحف الوطني سير تا بقسنطينة الذي أنشئ سنة 1852 لجمع الأعداد من الحفريات، متحف باردو بالجزائر العاصمة، المتحف الوطني زبانية بمدينة وهران، المتحف الوطني للجهاد بالعاصمة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة، المتحف الوطني للفنون الشعبية بالقصبة.

إضافة إلى هذا التراث الحضاري والثقافي تتوفر الجزائر أيضا على تراث شعبي يتمثل في إرث العادات والتقاليد المحلية ومنتجات متنوعة على الصناعة التقليدية.

المطلب الثالث: الإمكانيات المادية

أولا: المنشآت القاعدية[1]:

لقد حظيت المنشآت القاعدية للنقل باهتمام كبير منذ الإستقلال فقد تم تجسيد المنجزات الخاصة بالطرقات والمطارات والموانئ، فشبكة الطرق يصل طولها إلى 100000 كلم، والتي تتركزها في المناطق الشمالية للبلاد حيث يصل طول هذه الأخيرة إلى 96684 كلم.

وتمتد شبكة السكة الحديدية على طول 4200 كلم من بينها 1138 كلم ذات طريق ضيق، و299 كلم طريق مزدوج، تمتلك الشركة الوطنية لنقل السلع والمسافرين 200 فرع تربط الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ.

وتشهد النقل بالسكة الحديدية انخفاضا في السنوات الأخيرة حيث كان يؤمن سنة 1970 ما يقارب 30% من النقل الوطني للمسافرين والسلع وأصبح اليوم يؤمن 10% بالنسبة للسلع، 15% بالنسبة لنقل المسافرين.

وبالنسبة للموانئ تحتوي الهياكل البحرية على 42 ميناء متعدد الخدمات (تجارة، صيد، ومنتوجات بيترولية)، وميناءين متخصصين في المحروقات، و12 ميناء ومخبأ للصيد والتسلية من بينها 8 موانئ تعيد قيد الإنجاز كما تحتوي على الممرات والإرساءات البحرية الضرورية لأمن الملاحة ومحصنات الدفاع الساحلي.

أما النقل الجوي فقد عرف تطورا ملحوظا في الجزائر إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني إقليمها دولي وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية.

ثانيا: طاقات الإستقبال:

تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة لاستعاب السياح، تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة في المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يعطل ترقية وتنمية السياحة الصحراوية.

المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية للسياحة في الجزائر:

تتجلى تأثيرات القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري من خلال ميزان المدفوعات، الناتج الداخلي الخام وكذلك من خلال توفير مناصب الشغل.

[1] بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص ص: 134- 135.

المطلب الأول: نصيب الجزائر من التدفقات السياحية الدولية

أولا: تطور عدد السياح في الجزائر:

جل المراحل التي مرت بها السياحة بالجزائر كانت في غير صالحها، وهذا ما أثر سلبيا على حركة السياح بالجزائر، ويختلف تدفق السياح إلى الجزائر من سنة إلى أخرى، ونميز نوعين من الوافدين سياح أجانب وجزائريون مقيمون بالخارج والجدول اتلي يوضح تطور عدد السياح بين الفترة 2010 و2014.

الجدول رقم 02: تطور العدد الإجمالي للسياح في الجزائر من 2010 إلى 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح	2,070,496	2,394,887	2,634,056	2,732,731	2,301,373
نسبة النمو ب %	8.32	15.67	9.99	3.75	-15.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة.

الجدول السابق يوضح أن عدد السياح الوافدين للجزائر فارتفاع مستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 لكن بنسب نمو مختلفة فقد ارتفعت نسبة النمو سنة 2011 إلى 15.67% ثم تراجع لتصل إلى 3.75% سنة 2013، أما سنة 2014 فقد كان هناك تراجع في العدد الإجمالي للوافدين فقد وصل العدد الإجمالي إلى 2,301,373 سائح بعد ما كان 2,732,731سائح سنة 2013 وكذلك نسبة النمو انخفضت ب15.78% ، وتعود أسباب التراجع إلى ما يسمى بثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية وخصوصا تلك الموجودة في شمال إفريقيا فهي تؤثر على الجزائر نظرا لقربها الجغرافي منها.

وتبقى حصة الجزائر من السياحة الولية ضعيفة مقارنة بما تستقبله دول العالم من أعداد كبيرة للسياح وخصوصا دول الجوار تونس والمغرب.

ثانيا: توزيع توافد السياح بين الجزائريين والأجانب:

يتكون السياح الوافدون إلى الجزائر من صنفين رئيسيين هما الجزائريين المقيمين بالخارج والسياح الأجانب، ونلاحظ أن أكبر نسبة من الوافدين هي من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بنسبة 59.15% ، أما السياح الأجانب فتبلغ نسبتهم 40.85% من إجمالي الوافدين، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: توزيع توافد السياح إلى الجزائر بين أجانب وجزائريين مقيمين بالخارج.

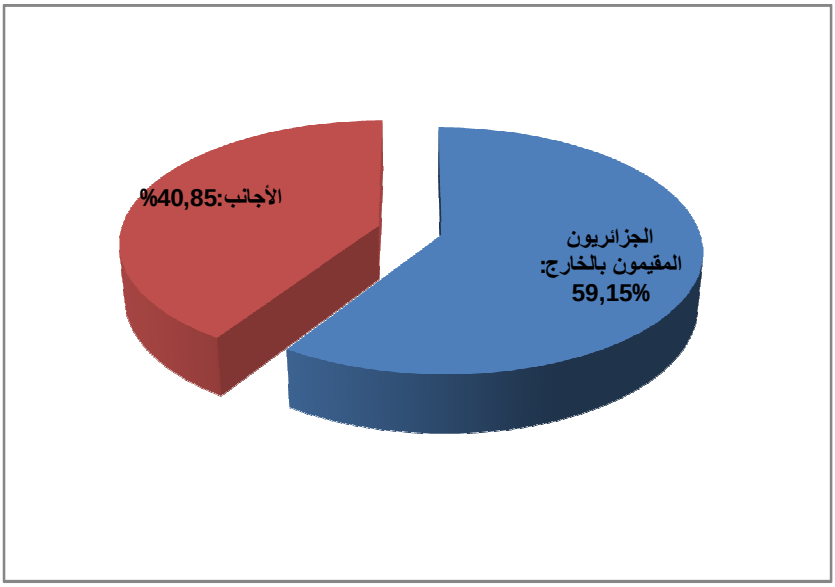

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقلدية .

يوضح الشكل السابق أن معظم السياح الوافدون على الجزائر هم جزائريون مقيمون بالخارج بنسبة 59.15%، أما السياح الأجانب فيمثلون نسبة 40.85% من عدد السياح الإجمالي.

المطلب الثاني: مساهمة السياحة في التنمية الإقتصادية في الجزائر[1]

تساهم السياحة في التنمية الإقتصادية الجزائرية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وميزان المدفوعات، وخلق فرص الشغل، بالإضافة إلى نصيب الجزائر من الإيرادات السياحية الدولية .

أولا: نصيب السياحة الجزائرية من إيرادات السياحة الدولية:

المؤشر الآخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة الى الاقتصاد السياحي للبلد, فحجم الانفاق الفردي على السياحة تطور بشكل كبير بعدما كان الفرد ينفق على السياحة سنة 1950 حوالي 83 دولار أي ان المبلغ تضاعف بـ11 مرة في الآونة الأخيرة إذ أصبح ينفق حوالي 928 دولار في الرحلة السياحية، وفي ما يلي تطور الإيرادات من سنة 2010 إلى سنة 2014:

[1] **بشيرة عالية**، نفس المرجع السابق، ص: 138 – 148.

الشكل رقم 02: تطور إيرادات السياحة الجزائرية من سنة 2010 إلى سنة 2014.

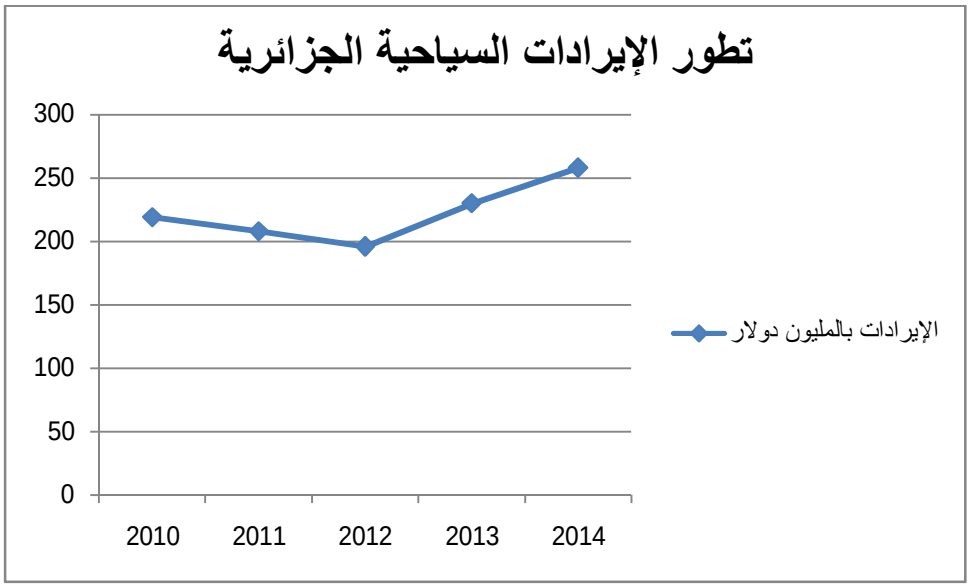

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة.

يوضح الشكل السابق الإيرادات السياحية للجزائر

ثانيا: مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر :

موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم03: مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام.

السنوات	2008	2019	20110	2011	2012
مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	2.05	2.3	2.3	2.4	2.6

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

ويشير التقرير الصادر عن عدد كبير من الخبراء أن القطاع السياحي بمنطقة المتوسط يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يضل تحت المستوى في عدد كبير من الدول من بينها الجزائر التى يبقى فيها القطاع غير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص وتحتل الجزائر المرتبة 147 عالميا من حصة المساهمة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي من مجموع 174 دولة وأرقام الجدول تأكد أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 4 % ففي سنة 2009 وصلت الى2.3 % أما خلال سنة 2011 ارتفعت نسبة المساهمة لتصل إلى 2.4 % حيث العديد من الأنشطة المباشرة كوكالات السفر والسياحة مثلا أو مؤسسات النقل لا تحتسب عند احتساب حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن رغم هذا الإرتفاع تضل مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة كثيرا مقارنة مع الدول المجاورة، أما سنة

2012 فوصلت إلى 2.6، وهذا طبعا يعكس المكانة الضعيفة التى يحتلها القطاع السياحي في الجزائر بين قطاعات الاقتصاد الوطني .

ثالثا: مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات:

الجدول رقم 04: مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة بين 2010 – 2014.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2010	2011	212	2013	2014
الإيرادات السياحية	219	208	196	230	208
النفقات السياحية	574	502	428	410	611

المصدر: وزارة السياحة.

بلغت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات سنة 2010 حوالي 219 مليون دولار كما بلغ النفقات 574 مليون دولار من السياحة، وسنة 2011 انخفضت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات إلى حوالي 208 مليون دولار وكذلك الحال بالنسبة للنفقات، واستمرت في الإنخفاض سنة2012 لتصل إلى 196 مليون دولار أيرادات و428 مليون دولار نفقات، وارتفعت الإيرادات في 2013 إلى 230 مليون دولار في حين انخفضت النفقات إلى أدنى مستوى لها وهو 410مليون دولار، وقدرت إيرادات سنة 2014 ب 208 مليون دولار أما الإيرادات فارتفعت إلى 611 مليون دولار.

رابعا: مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر:

يعتبر قطاع السياحة من بين القطاعات الهامة في توفير مناصب الشغل، وفي الجزائر حسب إحصائيات 2014 يوفر قطاع السياحة حوالي أكثر من261ألف منصب شغل و الشكل يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: مساهمة القطاع السياحي في التشغيل في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014

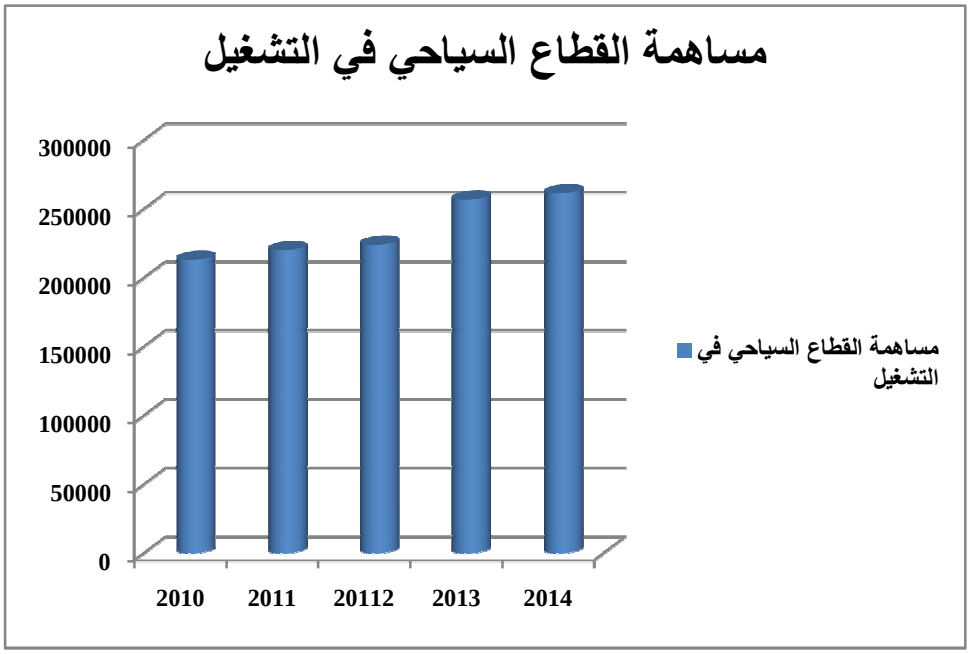

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات وزارة السياحة

يوضح الشكل أن عدد المشتغلين في القطاع السياحي في ارتفاع مستمر، حيث ارتفع من 213 ألف سنة 2010 إلى أكثر من 261 ألف سنة 2014، وهدا يرجع إلى وجود استثمارات في القطاع السياحي التي تستقطب اليد العاملة فيه.

المبحث الثالث: آفاق القطاع السياحي في الجزائر ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025.

المطلب الأول: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[1] SDAT 2025.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) يمثل الخطة الرئيسية لتنمية السياحة الجزائرية وهي الإطار المرجعي الاستراتيجي للتنمية السياحة في الجزائر، وتنفده الدولة من خلال عرض رؤيتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق، على المدى القصير2009، على المدى المتوسط 2015، وعلى المدى الطويل 2025، في سياق التنمية المستدامة.

المخطط التوجيهي للتنمية السياحة هو عنصر من عناصر المخطط الوطني التهيئة الإقليمية (SNAT 2025) وهو جزء لا يتجزء منه، وهو العمل الذي تعرضه الدولة من أجل اشراك جميع الفاعلين،

[1] ALLOUI Linda Sabrina, Op.Cit, p26.

جميع القطاعات، جميع المناطق في مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، فهو يعطي الاتجاهات الإستراتيجية للتنمية السياحية في إطار التنمية المستدامة للأقاليم الوطنية.

وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية وذلك لتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيار بل أصبحت ضرورة، لإنها تشكل موردا بديلا للمحروقات[1].

المطلب الثاني: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاساتها على القطاعات الكبرى.
- تثمين الثرات التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصيات كل التراب الوطني.
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

تسعى الدولة من خلال هذا المخطط إلى تثمين الموارد الطبيعة، الثقافية، والتاريخية التي تزخر بها الجزائر واستغلالها في تنمية القطاع السياحي، وجعل الجزائر من الوجهات السياحية المهمة في المنطقة الأورومتوسطية، ويعتبر هذا المخطط ثمرة جهود وأبحاث العديد من الأطراف العمومية والخاصة خلال الجلسات الجهوية التي تنظمها وزارة تهيئة الأقاليم، البيئة، والسياحة.

يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2025 خمسة جوانب حيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر، كما تم الإشارة إليه ويتعلق الأمر بمخطط وجهة الجزائر، وأقطاب الإمتياز السياحية ومخطط الجودة للسياحة ومخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى سبل تمويل السياحة كما يلي:

- **تثمين الوجهة الجزائر**: وذلك من خلال هيكلة الوجهة السياحية المسجلة وزيادة التنافسية وخلق عروض سياحية متنوعة وذات جودة عالية.

[1] الشريف بوفاس ومنصف بن خديجة، **ترقية المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول القاولتية وتفعيل السوق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014، ص: 8.

- **إطلاق أقطاب الإمتياز السياحية:** وذلك من خلال هيكلة الأقطاب السياحية التي تعتبر نموذج لتطوير السياحة، ودعم هذه الأقطاب عن طريق رفع مستوى جودة خدماتها وتسويق صورتها السياحية في القطاع السياحي.
- **تنفيذ مخطط الجودة:** وهذا الخطط ضروري لتوفير عروض سياحية متميز ومبوبة بالنظر إلى نوعية الزبائن الوطنيين والأجانب، الذين تزداد طلباتهم ورغباتهم.
- **تنفيذ شراكة عمومية خاصة:**وتهدف إلى تحفيز جميع الشركاء العموميين و الخواص من أجل تنمية القطاع السياحي لأن تنمية السياحة تتطلب الكثير من التنسيق القطاعات الإقتصادية.
- **تطوير استراتيجية للتمويل في قطاع السياحة:** تحقيق الديناميكيات سابقة الذكر يتطلب إستراتيجية عملية للتمويل تهدف أساسا إلى مرافقة المتعاملين المستثمرين من خلال إجراءات مناسبة لدعم الإستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الإعتبار طبيعة الإستثمار في الميدان.

الأهداف العامة والمادية للمشروع:

الأهداف العامة تتمثل في:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى مثل الصناعات التقليدية، النقل، الخدمات، صناعات التشغيل.
- تحسين التوازنات الكلية الميزان التجاري والمالي، النمو، التشغيل، الاستثمار...
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.
- تثمين الثرات الثقافي والتاريخي كون هذه العناصر تمثل عوامل جدب هامة فإن استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية الثرات والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر حيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الآخرون اتجاه السوق الجزائرية.

أما الأهداف المادية فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: خطة أعمال الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على المدى المتوسط 2015.

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7مليون	2.5مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3
إيرادات(مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: الشريف بوفاس ومنصف بن خديجة، **ترقية المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول القاولتية وتفعيل السوق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014،ص 11.

خاتمة الفصل:

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متعددة ومميزة، كالسواحل الصحاري، الأنهار، الغابات...إلخ، والتي تجعل منها وجهة سياحية مهمة.

شرعت الجزائر في استغلال وتنظيم القطاع السياحى بوضع خطط تنموية للقطاع، لجعله قطاعا فعالا، وتتضح تأثيرات هذا القطاع على ميزان المدفوعات، الناتج المحلي وتوفير مناصب الشغل.

لكن رغم المؤهلات الكبيرة التي تتميز بها الجزائر تبقى مساهمته بسيطة في الإقتصاد الوطني، مقارنة مع الدول الرائدة في السياحة، وذلك للإ همال الذي مس القطاع في السنوات السابقة.

الفصل الثالث:

تحليل الآثار الإقتصادية للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل

المبحث الأول : المقومات السياحية في ولاية جيجل

المبحث الثاني : تقييم الآثار الإقتصادية المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل

المبحث الثالث : تقييم الآثار الإقتصادية غير المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل

مقدمة:

ولاية جيجل من الولايات الساحلية التي تمتلك مقومات سياحية خاصة، مما يجعلها مقصدا سياحيا مهما على مستوى الجزائر، ويترتب عن ذلك آثار على الجوانب الإقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، سواء كانت آثار إيجابية أو سلبية، وكلما كانت ايجابية كلما عاد ذلك بالنفع على الولاية .

وعلى اعتبار أن السياحة الشاطئية تستقطب النصيب الأكبر من السياح في ولاية جيجل، فسنركز في هذا الفصل على الآثار الإقتصادية المترتبة عن هذه السياحة محاولين تحليل هاته الآثار وقبل ذلك سنستعرض مختلف الإمكانيات والمؤهلات التي تحتوي عليها الولاية وذلك كالآتي:

- المبحث الأول: المقومات السياحية لولاية جيجل.
- المبحث الثاني: تقييم الآثار المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.
- المبحث الثالث: تقييم الآثار غير المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

المبحث الأول: المقومات السياحية لولاية جيجل.

عادة ما تكون المؤهلات والإمكانيات الموجدة في المنطقة أساسا لأي نشاط فيها، سواء كان إقتصاديا أو سياحيا أو غيرها من النشاطات الأخرى، ولهدا تطرقنا إلى عرض عام للولاية لإبراز مختلف مؤهلاتها السياحية الطبيعية والمادية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن ولاية جيجل[1]

ولاية جيجل هي ولاية ساحلية تتميز بواجهة بحرية تمتد على طول 120 كلم، تحتل موقع جغرافي يقبل مجموعة من الخيارات تحقق لها منافع إقتصادية في حوض البحر المتوسط، وهي منفتحة على أهم المراكز الجد ملائمة من أجل تحقيق التنمية.

تتربع على مساحة 2,398,69 كلم^2 وعدد سكانها 634,411 نسمة يتوزعون بكثافة 265 نسمة /كلم^2 .

ويحد ولاية جيجل من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية سكيكدة، من الغرب ولاية بجاية، ومن الجنوب كل من ولايتي سطيف وميلة.

وهي تبعد 30 دقيقة جوا عن العاصمة الجزائر، ساعة عن مدينة نابولي الإيطالية، ساعة عن برشلونة الإسبانية، وتبعد أيضا ساعة واحدة عن مرسيليا الفرنسية.

والولاية مقسمة إداريا إلى 11 دائرة وتضم 28 بلدية موضحة في الجدول التالي:

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نبدة عن ولاية جيجل، 2013، ص ص 3-7

الجدول رقم 06: دوائر وبلديات ولاية جيجل.

الدائرة	البلدية
جيجل	جيجل
تاكسنة	تاكسنة، قاوس
الطاهير	الطاهير، الأمير عبد القادر، الشحنة، وجانة
الميلية	الميلية، ولاد يحيى
العوانة	العوانة، سلمى بن زيادة
العنصر	العنصر، بوراوي بلهادف، خيري واد عجول، الجمعة بني حبيبي
الشقفة	الشقفة، سدي عبد العزيز، القنار، برج الطهر.
زيامة منصورية	زيامة منصورية، إيراقن
سدي معروف	سيدي معروف، أولاد رابح
جيملة	جيملة، بودريعة بن يجيس
سطارة	سطارة، غبالة

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نبدة عن ولاية جيجل، ص 5.

أولا: التضاريس[1]:

يقع أغلب جزء من الولاية ضمن سلسلة الأطلس التلي (سلسة جبال البابور) التي تمتد من الغرب إلى الشرق، حيث تتميز الولاية بطابعين من التضاريس مختلفين فالشمال هو عبارة عن سهول ساحلية أو شبه ساحلية ضيقة وغنية بالثروات، وهي تنتشر على الشريط الساحلي، وتظهر خاصة في حوض الطاهير وضفاف الواد الكبير ومنطقة العوانة، وتظهر ضيقة ومحدودة المساحة تفصلها هضاب وتلال، وتتميز بكونها النطاق الحيوي للولاية تعد الشريان الرئيسي لمعظم النشاطات بها خاصة الزراعة إضافة إلى تركيز الهياكل القاعدية بها (ميناء جنجن، المطار، الطريق السريع جيجل قسنطينة، بلارة....إلخ).

ومن الناحية الجنوبية سلاسل جبلية تتكون من مجموعتين من الجبال، جبال مرتفعة تتراوح بين 800 م وأكثر ومن وعرة إلى شديدة الوعورة كما هو الحال لجبال البابور المحايدة لجباية، وهذا ما أعطاها سعر خاص حيث ارتفاعها مع تقطعها خلق طرق جبلية ذات مناظر خلابة منها زيامة، واد الزهور، إراقن، تاكسنة.

[1] نبيهة بوسقيعة، **السياحة الايكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل**، مذكرة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص: 40-42.

وجبال متوسطة الإرتفاع وتتمركز بموازة الكتلة الجنوبية، تتراوح الإرتفاعات بها بين 500 م و800 م تتوزع على الساحل الغربي للولاية خاصة بالعوانة والوسط حيث تضهر جليا بالطاهير وبعض الكتل المتفرقة بالجهة الشرقية، تتميز بشبكة هيدروغرافية مهمة، إضافة إلى هذا فهي تزخر بغطاء نباتي وحيواني كثيف.

ثانيا: الموارد المائية[1]:

تعد الولاية من أكثر الولايات الغنية بالموارد المائية بسبب التساقط الذي هو بمتوسط 1200 كلم سنويا، وهذا ساعد في خلق شبكة هيدروغرافية كثيفة 1474 مم^3، حيث تغطي المياه السطحية ما يفوق عن 94%، ومن أهم الأودية في الولاية:

- **الوادي الكبير** وهو من أطول الأودية في الولاية، ينبع من الهضاب العليا خارج الولاية ويعبر دائرة الميلية من الجنوب ويتجه إلى الشمال وتغديه مجموعة من الروافد، ويشمل البلديات التالية الميلية، العنصر، واد عجول، وسيدي معروف.
- **واد جنجن** وينبع من أعالي جبال سلسلة البابور جنوب بلدية زيامة المنصورية ويتجه شرقا بموازاة البحر، ثم ينعطف شمالا ليصب شمال مدينة الطاهير، له أهمية كبيرة على المستوى الإقتصادي بسبب وفرة مياهه، ويمر عبر البلديات التالية الطاهير، الأمير عبد القادر.
- **واد النيل** ينبع من غرب بلدية الشحنة وهو مستغل للزراعة ويشمل بلديات الشقفة، الطاهير، وجانة، والقنار.

ثالثا: المناخ [2]:

جيجل من بين المناطق التي تتميز بكثرة تساقط الأمطار في الجزائر، فهي تتميز بمناخ متوسطي ممطر ورطب شتاء، حار وجاف صيفا، ودرجات الحرارة تتراوح بين 20 درجة و35 درجة مئوية في فصل الصيف، وبين 5 درجات و15 درجة مئوية في فصل الشتاء، ومدة التساقط تستمر حوالي 6 أشهر.
والرياح تهب عموما من البحر باتجاه القارة.

[1] المرجع السابق، ص44.
[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، المرجع السابق ص 10.

رابعا: المعطيات الإقتصادية والإجتماعية للولاية[1]:

1- الفلاحة:

تعتبر النشاط الرئيسي للولاية، حيث يقدر مجموع الأراضي المستغلة في الفلاحة ب99.022 أي بنسبة 41.33% من إجمالي مساحة الولاية.

2- الصناعة:

تزخر ولاية جيجل بموارد وا إمكانيات جد هامة، حيث تؤهلها لأن تصبح منطقة توسع إقتصادي، وبالتالي قطب إقتصادي هام فكل الموارد المتوفرة فيها من شأنها أن تساهم في ترقية النشاطات الصناعية والتطور الإقتصادي للولاية، كالغابات، الموارد البحرية، الفلاحة، السياحة، والموارد المنجمية، بحيث يمكن إنشاء وحدات للصناعة الصغيرة.

3- التجارة:

سجلت الولاية وجود 19855 متعامل إقتصادي مسجل على مستوى السجل التجاري منهم 19121 شخص طبيعي و734 شخص معنوي.

4- الصيد البحري:

مساحات بحرية هامة تستحود على موارد بحرية كبيرة، حيث أن الكتلة الإجمالية تقدر ب 20.800 طن سنويا.

خامسا: المتاحات والمواقع السياحية[2]:

وتتمثل في ما يلي:

1 الكورنيش الجيجلي:

امتداد طبيعي على طول الساحل متمثل في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة منصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين وهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

2 الكهوف العجيبة:

تقع بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35 كلم عن مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917 عند شق الطريق الوطني رقم 43، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الأشكال والنقوش الطبيعية بفعل الصواعد والنوازل، وهي مجهزة لاستقبال الزوار.

[1] مديرية السياحة لولاية جيجل، المنوغرافيا السياحية، ص 3.

[2] المرجع السابق، ص 4.

3- غار الباز:

موقع يعود إلى ماقبل التاريخ وهو عبارة عن مغاراة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية، تم تهيئتها لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة التربوية.

4- المحمية الطبيعية لبني بلعيد:

أنشأت بقرار ولائي رقم 786/67 المؤرخ في 1997/11/08، وتقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على 32 كلم من مدينة جيجل تتربع على مساحة 122 كلم وهي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد، وتتميز باحتضان مجموعة من الطيور والنباتات الجد نادرة.

5- الجزر والشبه جزر:

أهم ما يميز الجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل هو وجود جزيرة صخرية بالعوانة وعي الدزيرية، وتوجد شبه جزيرة ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة.

6- الحظيرة الوطنية تازة:

تتربع على مساحة 3,807 هكتار، تتميز بغطاء نباتي حيث تحتوي على 137 نوع من الباتات العطرية وأخرى ذات طبيعة طبية، 20 نوع ذات طابع تزييني، 17 نوع من الأشجار ذات أهمية إقتصادية، و135 نوع من الفطريات، كما تتميز بتربية الحيونات حيث تضم 15 نوع من التدييات و134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية.

7- حديقة الحيونات:

متواجدة بكيسير وهي موقع سياحي هام تتميز باحتضان عدة أنواع من الحيوانات النادرة و المحمية.

8- البحيرات الطبيعية:

وتوجد على مستوى الولاية ثلاثة بحيرات طبيعية وهي: بحيرة بني بلعيد دائرة العنصر، بحيرة غدير بني حمزة دائرة الشقفة، وبحيرة غدير المرج دائرة الطاهير.

9- الغابات:

تمتاز الولاية بغابات كثيفة بها مناظر خلابة، تقدر مساحتها بحوالي 115,000 هكتار ومن أهمها: غابة تامنتوت بجيملة، غابة أيدم بخيري واد عجول، غابة بوحنش بالعوانة، غابة بني فرڤان ومشاط بالميلية، غابة الماء البارد بتاكسنة...إلخ، وتتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة.

المطلب الثاني: واقع الهياكل السياحية في ولاية جيجل:

تتنوع الهياكل السياحية الموجودة في الولاية فهناك شبكة الطرقات، الموانئ، المطار، الفنادق، وغيرها من الهياكل التي تخدم السياحة في الولاية.

أولا: شبكة الطرقات[1]:

تتكون ولاية جيجل من شبكة طرق كثيفة بطول 1,756,60 كلم وهي في مجموعها موزعة كما يلي:

- طرق وطنية (43، 27، 77) بطول 204,30؛
- طرق ولائية (39، 132، 135، 137، 147، 150، 170) بطول يقدر 366,30 كلم؛
- طرق بلدية بطول 1,186.

ثانيا: شبكة السكة الحديدية[2]:

خط السكة الحديدية بطول 137 كلم يربط الولاية بالشبكة الوطنية في الشرق عن طريق محطة عبان رمضان في سكيكدة، وتوجد 7 محطات موزعة على طول هذا الخط هي محطة جيجل، محطة بازول (بقدرة استيعاب تصل إلى 8,000,000 طن في السنة من المواد الغذائية)، محطة العنصر، محطة الميلية، محطة سيدي عبد العزيز (من أجل الركاب)، ومحطة سطارة محطة تقاطع فحسب، وأهم الخطوط هي :

- المسافرين: جيجل- قسنطينة و جيجل – سكيكدة؛
- المواد الغذائية: سكيكدة – بازول و بازول – قسنطينة – برج بوعريريج – تقرت.

ثالثا: شبكة الموانئ[3]:

يوجد بالولاية أربعة موانئ وهي:

1- ميناء جنجن:

يقع على بعد 40 كلم من منطقة الصناعية بلارة، 10 كلم عن المدينة جيجل و2 كلم عن مطار فرحات عباس، قدرة استعابه 4.5 مليون طن في السنة، وبه رصيف خاص بصناعة الحديد 3 مليون طن في السنة، وثلاثة أرصفة خاصة بالتجارة 1.5 مليون طن في السنة.

[1] الوكالة الوطنية للإستثمار، المرجع السابق ص: 10.

[2] المرجع السابق، ص: 10.

[3] المرجع السابق، ص: 11.

2- مينائي الصيد: بكل من جيجل وزيامة منصورية.

3- ميناء للصيد والنزهة: وهو مشروع قائم في العوانة في المراحل الأخيرة من الإنجاز.

رابعا: هياكل الإستقبال[1]:

1- الفنادق:

خلال سنة 2010 كان يوجد بالولاية 25 فندق بطاقة استيعاب إجمالية 2050 سرير، وفي سنة 2011 أصبح عدد الفنادق 26 وحدة فندقية بطاقة 2124 سرير، أي زيادة فندق ترفع طاقة الاستيعاب ب 74 سرير، وبقي عدد الفنادق 26 وحدة فندقية مع تناقص طاقة الاستيعاب سنة 2012 إلى 1931 سرير، في سنة 2013 ارتفع عدد الفنادق إلى 27 وحدة فندقية مع تناقص في طاقة الاستيعاب الإجمالية إلى 1842 سرير وذلك بسبب نقص عدد الغرف لإعادة تجهيزها ، خلال سنة 2014 بقي عدد الفنادق 27 فندق وبنفس طاقة الإيواء 1842 سرير، أما خلال سنة 2015 فقد تناقص العدد إلى 26 وحدة فندقية وكذلك الاستيعاب إلى 1766 سرير حيث تم تسجيل فندق بربروس من الحظيرة الفندقية للولاية.

الجدول رقم 07: هياكل الإستقبال في والولاية لسنة 2016.

الرقم	البلدية	تسمية المؤسسة	طاقة الإواء	
			عدد الغرف	عدد الأسرة
1	جيجل	لويزة	72	156
2		البصرة	40	57
3		النسيم	40	110
4		كتامة	34	90
5		السلام	46	114
6		الريان	16	31
7		المشرق	21	36
8		الجليدي	10	16
9		كونفيفيال	8	10
10		الإقامة	18	30
11		الجنة الزرقاء	23	46
12		لاكريك	16	32
13		الجزيرة	36	72

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل للفترة 2010-2015، ص: 6.

14	جيجل	تاغراست	34	60
15	الطاهير	التقدم	13	26
16		المراد	36	74
17	الأمير عبد القادر	الزمرد	80	160
18	سيدي عبد العزيز	النيل	70	140
19		ابن بطوطة	30	70
20	الميلمية	الفتح	12	21
21	خيري واد عجول	جمال	20	40
22	العوانة	الصخر الأسود	25+20 Bangalows	71
23		الأفتيس	20	51
24		اللبلاب	40	70
25	زيامة منصورية	شوبة	72	144
المجموع			855	1 727

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقلدية، قائمة الفنادق لسنة 2016.

2- المخيمات:

كان هناك21 مخيم عائلي مهيأ لاستقبال الزوار بطاقة إجمالية تقدر 5019 سرير خلال موسم الإصطياف سنة 2010، وبقي نفس عدد المخيمات بنفس طاقة الاستيعاب سنة 2011، في سنة 2012 تناقص العدد إلى 20 مخيم بطاقة إجمالية 4509 سرير، واستمر الإنخفاض سنة 2013 ليصل إلى 18 مخيم عائلي بطاقة استيعاب 4349 سرير منها 4 مخيمات تابعة للخدمات الاجتماعية بطاقة استيعاب 1340 نلاحظ تناقص في عدد المخيمات بسبب حذف مخيمين من القائمة، وفي سنة 2014 تناقص العدد ب5 مخيمات حيث أصبحت الولاية تتوفر على 13 مخيم عائلي بطاقة استيعاب 2899 سرير، وقد استمر الإنخفاض سنة 2015 ليصبح 11 مخيم عائلي بطاقة استيعاب 2484 سرير.

3- هياكل استقبال أخرى:

إضافة إلى هياكل الإستقبال المتمثلة في الفنادق والمخيمات، تتوفر الولاية أيضا على هياكل استقبال أخرى تتمثل في:

3-1- بيوت الشباب

3-2- مراكز الإصطياف

3-3- مقصورات سياحية

المطلب الثالث: السياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

قبل التطرق لمفهوم السياحة الشاطئية يجب عرض بعض المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من السياحة.

أولا: الشاطئ[1]:

يعرف حسب المادة الثالثة من القانون رقم 03 – 02 على أنه « شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المناطق المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة وفي الظروف الجوية العادية والملحقات المتاخمة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات، بغرض استغلالها السياحي ».

ثانيا: شروط وكيفية استغلال الشواطئ:

1- فتح الشواطئ للسباحة:

من أجل افتتاح الشواطئ للسباحة وضعت قوانين من طرف المشرع الجزائري في المواد 16، 17، 18، 19، 20، 21 وأهمها ما يلي[2]:

- لا تفتح للسباحة إلا الشواطئ المرخص لها قانونا بذلك.
- يمكن للدولة أن تتخذ إجراءات خاصة لمقتضيات الأمن والدفاع الوطني أو حماية البيئة.
- تخضع الشواطئ المفتوحة للسباحة لعدة شروط من بينها: أن تكون قابلة ماديا للاستغلال ولا تشكل أي خطر على المصطافين، يجب أن تتوفر على ممر للدخول مهيأ ومبين، يجب أن تتوفر على أعوان الأمن والعلاج الإستعجالي والتجهيزات المناسبة.
- يجب أن يكون كل شاطئ مفتوح للسباحة، محددا ومتوفرا على مخطط تهيئة تراعى فيه مختلف الأماكن المشغولة والمرافق وكل التجهيزات ومختلف الاستعمالات بما فيها أجزاء غير خاضعة للإمتياز.
- تمنع السباحة في كل الشواطئ عندما لا يستجيب لشروط فتحه.

[1] القانون 03 – 02 المؤرخ في 16 فيفري 2003، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003 ص : 9.

[2] القانون 03 – 02 المؤرخ في 16 فيفري 2003، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003 ص ص: 10 – 11.

2- كيفيات استغلال الشواطئ:

كيفية استغلال الشواطئ تم توضيحها في المواد التالية: من المادة 22 إلى المادة 38 من القانون رقم 03-02 المؤرخ 17-02-2003 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، أبرزها ما يلي[1]:

- دون الإخلال بأحكام المادة 5 من هذا القانون، يتم الاستغلال السياحي للشاطئ المفتوح للسباحة، وفق نظام الإمتياز عن طريق المزايدة المفتوحة.
- يمكن أن يؤول الإمتياز بالتراضي للمجالس الشعبية البلدية المعنية عندما تكون المزايدة غير مثمرة.
- يلزم صاحب الإمتياز بالقيام شخصيا باستغلال الشواطئ.
- يمنع استعمال أي مركبة سواء كانت بمحرك أو شراعية وكذالك كل الآلات البحرية الأخرى، في مسافة مئة متر على الأقل من المجال المحدد للسباحة.

ثالثا: موسم الإصطياف[2]:

تعرفه المادة الثالثة من القانون رقم 03 – 02 على أنه « فترة من السنة تمتد من أول يونيو غلى 30 سبتمبر، تتخد خلالها الجهات المعنية كل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية».

رابعا: المستغل:

يعرف في المادة ثلاثة من القانون 03 – 02 أنه «كل شخص طبيعي أو اعتباري، حائز على حق الإمتياز للإستغلال السياحي للشاطئ.

خامسا: السياحة الشاطئية[3]:

وهي نوع ينتشر في البلدان التي تتوفر بها مناطق ساحلية جدابة، وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه خالية من الصخور، وتتواجد بكثرة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط ودول بحر الكاريبي3

[1] القانون 03 – 02 المؤرخ في 16 فيفري 2003، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003 ص ص: 11 -12 .

[2] القانون 03 – 02 المؤرخ في 16 فيفري 2003، المتعلق بتحديد القواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003 ص: 9.

[3] تم الإطلاع عليه في ويكيبديا، يوم 2016/04/16، على الساعة 17:47.

وبها عدة أنواع من النشاطات كالغوص وهو يرتبط بتوفر كنوز رائعة في المناطق الساحلية وتوفر مقومات للغوص مثل شعب المرجان ، الأسماك الملونة، أسماك ومخلوقات بحرية ناذرة، ونباتات نادرة.

المبحث ثاني: تقييم الآثار المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

سنتعرض في هذا العنصر لمنهجية حساب الآثار الأولية، ثم نتطرق إلى عرض مفصل لهذه االآثار، ونقوم بمحاولة تقدير هذه الآثار.

المطلب الأول: منهجية حساب الآثار الأولية[1].

تعتبر كمصادر الآثار الأولية المؤسسات التي تحقن المصادر مباشرة في الإقتصاد المحلي، في إطار:

- مشتريات السلع والخدمات؛
- الأجور والمكافآت المدفوعة للأفراد؛
- مدفوعات الضرائب والرسوم المحصلة.

أولا: مصادر الآثار الأولية:

ترتكز على أربعة مصادر رئيسية للآثار الأولية على مستوى

- **المنظمون:** من خلال نفقات التركيب والإدارة للحدث السياحي (السلع والخدمات، الأجور المباشرة للعمال).
- **الزوار:** يقومون بالإنفاق نتيجة تواجدهم في الأقليم (أماكن الإقامة، المطاعم، النقل، السلع والترفيه).
- **السلطات والقوى العامة:** من خلال الرواتب والأجور التي تدخل مباشرة في إطار التنظيم الحدث السياحي، تمويل البنية التحتية العمومية.
- **الشركات:** وتدخل في بعض عمليات التنظيم خلال الحدث السياحي (الإستقبال، الحفلات ...إلخ).

[1] Eric Maurece, **la mesure de l'impacte économique d'un événement touristique**, Rapport d' étude, pour sous direction de la prospective des études économiques de l'evaluation, France, 2012 , pp: 57 – 67.

ثانيا: إجراءات الحساب:

1- الحسابات التي خلقت من طرف المنظمين:

وفقا لمبادئ التحليل «حقن - تسرب» التدفقات المالية المرتبطة بالمنظم تعتبر كحقن (عندما يرتبط الأمر بالإيرادات) لأنها تترتب عن وكلاء أو كيانات إقتصادية خارجية عن الإقليم (تسجيل المشاركين، الرعاية وغيرها) والتي يتم توزيعها إلى جانب العوامل الإقتصادية الموجودة داخل الإقليم.

2- حساب نفقات الزوار:

في أغلب الحالات نفقات الأشخاص الذين شاركوا في الحدث السياحي أو حضروه هم أهم مصادر تحفيز الإقتصاد، ينتج بحضور الحدث على الإقليم.

لعدة أسباب تقييمها أكثر تعقيدا منها تلك التأثيرات المتولدة عن المنظمين، المنطق والتدابير المطبقة في هذا التقييم موضحة كمايلي:

2-1- المنهجية العامة للتقييم:

تقاس نفقات الزوار الحاضرون بمناسبة الحدث السياحي وفقا للعملية التالية:

الإنفاق الإجمالي = الإنفاق من طرف السياح x عدد السياح

تقدير نفقات الزوار يقوم على 3 مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** تحديد عدد الزوار؛
- **المرحلة الثانية:** تقدير متوسط مصاريف الزوار؛
- **المرحلة الثالثة:** تقدير النفقات الإجمالية للزوار.

المطلب الثاني: عرض الآثار الأولية للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل

لقد تم التطرق سابقا إلى مصادر الآثار الأولية وسنقوم فيما يلي عرض آثار المترتبة عن المنظمين والسياح.

أولا: المنظمون[1]:

وقد تم تخصيص مايلي:

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل الصادرة عن مديرية السياحة 2014، ص 5.

1- الأغلفة المالية:

تم تخصيص أغلفة مالية سنة 2014 والتي سوف تنفق على تنظيم الحدث السياحي (المشتريات من السلع والخدمات، الأجور...إلخ)، وتقدر قيمة الأغلفة المالية المسخرة لصالح البلديات من أجل الإشراف على التنظيم بمبلغ 40,000,000,00 دج وقد تم تخصيص مبلغ 5,000,000,00 دج لكل بلدية في إطار PCD، وعرف المبلغ زيادة تقدر ب 21,700,000,00 دج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: الأغلفة المالية المخصصة لسنتي 2013 و2014

السنوات	سنة 2013	سنة 2014	التقييم	
			+	-
المبالغ المسخرة	18,300,000,00	40,000,000,00	21,700,000,00	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل الصادرة عن مديرية السياحة 2014 ص5.

يوضح الجدول السابق أن المبلغ المسخر لأجل الإشراف على التنظيم سنة 2013 يقدر ب 18,300,000,00 دج قد ارتفع سنة 2014 ب21,700,000,00 دج ليصبح 40,000,000,00 دج وهذا دليل على زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي في الولاية من قبل السلطات المسؤولة.

2- تهيئة وتجهيز الشواطئ:

خلال موسم الإصطياف 2014 تم افتتاح 22 شاطئ للسباحة وقد بلغ معدل تهيئتها 90% وفيما يلي جدول تفصيلي عن هذه التجهيزات:

الجدول رقم 09: جدول تفصيلي عن المرافق والتجهيزات ب 22 شاطئ مسموح بالسباحة.

التسمية	المدخل	الإنارة العمومية	التزويد بالمياه الصالحة للشرب	المرافق الصحية	مرشاة	أعمدة الإشارة	مراكز الحماية المدنية	حضائر السيارات	مراكز الأمن
العدد من 22 شاطئ	22	13	18	18	17	22	25	19	25
نسبة التغطية 2014	%100	%59	%81	%81	%77	%100	%114	%86	%114

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل 2014 ص6.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن شواطئ الولاية مجهزة بنسبة 100% من حيث المدخل، مراكز الحماية المدنية ومراكز الأمن بنسبة 114%، لكن يبقى نقص في نسبة التغطية من حيث الإنارة العمومية بنسبة 13%

ثانيا: الزوار[1]:

قدر عدد الوافدين على الشواطئ 9,629,540 مصطاف دون الأخذ بالحسبان الشواطئ غير المحروسة والتي تعرف توافدا كبيرا حسب إحصائيات مصالح الحماية المدنية، وفيما يلي جدول توضيحي لتوافد السياح سنة 2014:

الجدول رقم 10: توافد السياح على الشواطئ خلال سنة 2015.

الأشهر	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر
عدد المصطافين	236 560	2 103 950	6 929 800	419 850
المجموع	9 685 160			

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل 2015 ص29

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية،حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل لسنة 2015، ص29.

يبين الجدول أن هناك إختلاف في توافد السياح إلى ولاية جيجل خلال الفترة الممتدة من شهر جوان إلى شهر سبتمبر ففي شهر جوان وصل عدد المصطافين إلى 560 236 مصطاف ثم تزايد خلال شهر جويلية إلى 950 103 2 مصطاف بسبب نهاية شهر رمضان الكريم في منتصفه، ثم واصل الإرتفاع في شهر أوت ليصل إلى 800 929 6 مصطاف لتزامنه مع العطل والإجازات، ليبدأ بالإنخفاض مجددا في شهر سبتمبر بسب أنتهاء فترة العطل والإجازات.

المطلب الثالث: تقدير الآثار الأولية للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

لقد عرضنا في المطلب السابق الآثار المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل وفيمايلي تقدير لهذه الآثار.

أولا: آثار المنظمين:

الجدول رقم 11: حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال سنتي 2013 - 2014.

السنة	2013	2014
عدد السياح المعالجين الجزائريين	8 838	10 096
عدد السياح المعالجين الأجانب	84	103
رقم الأعمال	66,862,781,00	77,197,296,20

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل 2014 ص7.

نلاحظ من الجدول السابق خلال سنة 2014 هناك ارتفاع في عدد السياح المعالجين سواء الجزائريين أو الأجانب مقارنة بسنة 2013 وهذا ما أدى إلى ارتفاع رقم الأعمال من 66,862,781,00 دج إلى 77,197,296,20 دج وهذا ما يؤثر إيجابا على الإقتصاد المحلي للولاية، لكن النصيب الأكبر من السياح المعالجين هو من الجزائريين فهم يتصلون بالوكالات السياحة لأغراض السياحة الخارجية وليس الداخلية (السفر إلى تركيا، تونس، دبين وكذلك العمرة والحج)

ثانيا: آثار الزوار:

في غياب إحصائيات دقيقة للسياح الوافدين للولاية خلال موسم افصطياف والمقدر عددهم ب 9 ملايين حسب تصريحات مصالح الحماية المدنية، هذا العدد يمثل الوافدين على الشواطئ وليس عدد السياح، فإن مديرية السياحة والصناعة التقليدية اجتهدت في تقدير انفاقهم خلال الموسم.

إذا قدر عدد الزوار ب 400,000 (إحصائيات تم جمعها بالتنسيق مع البلديات، الوكالات العقارية الناشطة في الميدان، الجمعيات والدواوين وبعض الأفراد الناشطين في كراء السكنات)، وكون العائلة الجزائرية تتكون من متوسط عدد أفراد يقدر ب 5 أفراد، فإن عدد العائلات هو 80,000 عائلة خلال لالموسم.

إذا قيمنا مصاريف كل عائلة يوميا ب 10,000,00 دج (كلفة الإيواء 4000 دج، الأكل 4000 دج، كراء الشمسيات 1000 دج، ومصاريف أخرى 1000 دج) مع متوسط إقامة 7 أيام لكل عائلة، فإن مداخيل ولاية خلال 40 يوم تقدر ب 5,600,000,000,00 أي :

5,600,000,000,00 دج = 7 x 10,000,00 x 80,000

وتبقى هذه تقديرات قابلة للزيادة والنقصان فمتوسط المصروف اليومي للعائلة قد يتعدى أو يقل عن10,000,00 دج.

ولمعرفة إنفاق الفرد الواحد من هذه العائلة نقوم بقسمة مصروف العائلة اليومي على متوسط عدد أفراد العائلة كمايلي:

2000,00 دج = 5 ÷ 10,000,00

لحساب مصروف 8 600 000 من الوافدين على الشواطئ أولا يجب معرفة عدد العائلات الموجودة في هذا العدد بالطريقة التالية:

1 720 000 عائلة = 5 ÷ 8 600 000

أي قمنا بقسمة العدد المتبقي من 9 ملايين وافد على الشواطئ والمقدر ب 8 600 000 مصطاف على متوسط عدد أفراد العائلة الذي هو 5 أفراد.

ولمعرفة مصروف هذا العدد من العائلات نقوم بإلغاء متوسط مصاريف الإيواء لإيجاد المصروف اليومي لكل عائلة أي:

6000,00 دج = 4000,00 – 10,000,00

ثم نضرب المصروف اليومي لكل عائلة في عدد العائلات لنجد مصروف **1 720 000** عائلة وفق الصيغة التالية:

10320000000 = 6000x1720000 دج

ومنه يمكن تقدير المداخيل الأولية للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل بالمبلغ: **10 320 000 000 دج**، وهي مداخيل تنعكس إيجابا على إقتصاد الولاية.

المبحث الثالث: تقييم الآثار غير المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

في هذا الجزء الأخير يعبر عن جميع الظواهر والعمليات الإقتصادية التي تصب في الإقليم من آثار أولية مبهمة بمصطلح الآثار الثانوية.

المطلب الأول: عرض الآثار غير المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

السياحة الشاطئية لا تؤثر فقط بطريقة مباشرة على الإقتصاد المحلي للمنطقة بل تؤثر بصورة غير مباشرة ومن أنواع التأثيرات غير المباشرة مايلي:

أولا: التأثير على سوق بعض السلع والخدمات:

حيث أن السائح يقوم بإنفاق جزء كبير من ميزانياته السياحية على مشتريات من المنطقة التي زارها، ليس شراء الهدايا فقط بل شراء بعض المنتجات المحلية من تلك المنطقة، مثل شراء الحرف التقليدية المصنوعة محليا، وهذا يساعد تنمية إقتصاد الولاية مثل خلق مناصب شغل جديدة وغيرها.

ثانيا: التأثير على زيادة الإستثمارات في المنطقة:

كون السياحة صناعة مركبة فهي تساهم في عدة مجالات عن طرق الإستثمار، فالسياحة ترفع من فرص الإستثمار في المنطقة سوء كان ذلك مطرف العموميون أو الخواص، كإنشاء المطاعم، الشركات السياحية، وسائل النقل، وكالات الأسفار ...إلخ.

ثالثا: التأثير على السلطات المحلية:

السلطات المحلية هي الأخرى تستفيد من السياحة الشاطئية من خلا الموارد المالية المحصلة من الضرائب والرسوم وكراء الشواطئ، وهذا يساهم في التنمية المحلية وينعكس إيجابا على الإقتصاد المحلي.

المطلب الثاني: تقدير الآثار غير المباشرة للسياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

لقد تطرقنا بعض الآثار غير المباشرة سابقا وسوف نحاول تقديرها في هذا المطلب كالتالي:

أولا: سوق بعض السلع:

سوف نأخذ سوق الحرف التقليدية كمثال وقد عرف ازدهارا بسبب السياحة داخل ولاية جيجل، حيث عرفت التسجيلات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال سنة 2015 زيادة في عدد الحرفيين المسجلين حيث بلغت 641 حرفي بنسبة 8.44%، كما سجل ارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 12:مجموع النشاطات الحرفية المسجلة ومناصب الشغل المستحدثة خلال سنتي 2014 – 2015

محور النشاط	مجموع المسجلين		عدد مناصب الشغل المستحدثة	
	2014	2015	سنة 2014	سنة 2015
صناعة تقليدية فنية	1 379	1 599	5 102	5 916
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	2 263	2 331	5 657	5 528
صناعة تقليدية للخدمات	3 950	4 303	7 505	8 176
المجموع	7 592	8 233	18 264	19 920

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل 2015 ص 39.

من الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد المسجلين في جميع محاور النشاط سنة 2015 الذي بلغ 8 233 مسجل مقارنة مع سنة 2014 حيث كان 7 592 مسجل، وهناك ارتفاع أيضا في عدد مناصب الشغل المستحدثة من 18 264 منصب سنة 2014 إلى 19 920 منصب سنة 2015.

ثانيا: الإستثمارات في المنطقة:

قدر عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز ب 4 مشاريع سياحية، حيث ستسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية بطاقة إيواء جديدة تقدر ب 600 سرير، وقدر عدد المناصب التي يمكن استحداثها ب 86 منصب شغل.

من الإستثمارات نذكر مركب الحديد والصلب لبلارة في منطقة الميلية بالشراكة مع قطر والذي تم التوقيع عليه في جويلية 2013، بطاقة إجمالية في حدود 4.8 مليون طن سنويا على مرحلتين بتقنية الاختزال المباشر، ويتوقع أن تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 3 مليار دولار منها 2 مليار دولار للشطر الأول الذي يستهدف إنتاج 2 مليون طن بحلول العام 2017، وينتظر أن يوفر المشروع حوالي 5000

منصب شغل، منها 2000 منصب مباشر في منطقة الميلية، التي تعتبر من أكبر خزانات البطالة على المستوى الوطني بسبب افتقارها لوحدات صناعية[1].

كذلك أيضا أعلن وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية عمار غول، خلال ندوة صحفية نشطها بمقر وزارته يوم 09-04-2016 أن هناك مشروع لقرية سياحية كبرى بشراكة جزائرية قطرية سيتم إنشاؤها في ولاية جيجل، وفق المقاييس الدولية.

ثالثا: السلطات المحلية:

تستفيد السلطات المحلية من موسم الإصطياف من خلال الموارد المالية التي تحصلها سواء على مستوى الأسر أو الشركات، وتتمثل في الضرائب والرسوم إيجار بعض الأماكن العمومية، وهذه الموارد المالية تذهب إلى الخزينة العمومية للولاية ثم يعاد توزيعها على الإقتصاد المحلي للولاية.

الجدول رقم 13: المداخيل المحققة من طرف البلديات لسنة 2014.

البلديات	المداخيل
الزيامة منصورية	**2,642,251,00**
العوانة	**4,197,700,00**
جيجل	**1,773,750,00**
الأمير عبد القادر	**869,100,00**
القنار	**2,500,000,00**
الطاهير	**271,000,00**
سيدي عبد العزيز	**4,019,175,00**
خيري واد عجول	**2,892,927,00**
المجموع	**19,165,903,00**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، حصيلة نشاط تسيير موسم الإصطياف بولاية جيجل 2014 ص 32.

من الجدول السابق نلاحظ اختلاف في قيمة المدخيل المحصلة من طرف البلديات والتي يكون مصدرها إما من الضرائب والرسوم المحصلة او من تأخير الشواطئ للخواص.

[1]: عبد الوهاب بوكروح، **مصنع الحديد والصلب بلارة سينجز مع الشريك القطري أو بدونه**، جريدة الخبر، 01-12-2013

الخاتمة:

تتمتع ولاية جيجل بمؤهلات سياحية كثيرة، منها الطبيعية والمادية، حيث سخرت السلطات المسؤولة أغلفة مالية معتبرة من أجل تهيئة هذه المؤهلات لموسم الإصطياف في الولاية، وشهدت ولاية جيجل توافد كبير على شواطئها،

هذا ما ساهم في تنمية إقتصادها بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، فقد تم تحقيق ثروة مالية معتبرة، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع السياحي والقطاعات الأخرى ضف إلى ذلك انتعاش أسواق بعض السلع والخدمات، وتنمية بعض المرافق في الولاية.

خاتمة

أهم أنواع السياحة في الجزائر السياحة الشاطئية، فأغلب المدخيل السياحية تأتي منها، وهي تعتبر وسيلة ممتازة للتخطيط داخل الإقليم وتنميته، ومن أجل التخطيط الجيد والمساهم في التنمية يجب معرفة الآثار التي تترتب عن السياحة الشاطئية ومحاولة تقديرها.

وهنا يأتي دور قياس الآثار الإقتصادية للسياحة الشاطئية على المستوي المحلي، سواء المباشرة أو غير المباشرة رغم صعوبة قياسها، فهي تساعدنا في معرفة مدى استفادة الإقتصاد المحلي من هذا النوع وكيف يمكن توظيف هذه الإستفادة في التنمية المحلية.

1- إختبار الفرضيات:

قد توصلنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى إجابة للفرضيات التي تم طرحها في المقدمة العامة:

- اعتبرت الفرضية الأولى: اعتبرت ان السياحة في الجزائر تلقى القليل من الإهتمام ومساهمتها في التنمية متواضعة، وفقا لدراستنا فقد تأكدت صحة هذه الفرضية، وقد تمت افجابة عليها في الفصل الثاني، فالجزائر رغم المقومات التي تزخر بها إلا أن هناك نقص في القطاع السياحي من عدة نواحي، كطاقة الإيواء مثلا التي تعاني من ضعف كبير ولن تستطيع تغطية الإرتفاع والمفاجئ للطلب، فاقطاع السياحي قد عرف سنوات طويلة من الإهمال.
- طرحت الفرضية الثانية إشكالية الآثار الإقتصادية للسياحة في ولاية جيجل، وما مدى مساهمة السياحة في إقتصاد الولاية، وقد تمت افجابة عليها في الفصل الثالث، وخلصنا إلى أن السياحة في ولاية جيجل وخاصة الشاطئية تساهم بصفة فعالة في إقتصاد الولاية، والتي بإمكانها دفع عجلة التنمية فيها دفعة قوية.

2-نتائج الدراسة:

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- تتعدد وتختلف الطرق التي تقيس الآثار الإقتصادية للسياحة ولكن لكل طريقة عيوبها وتحاول منظمة السياحة العالمية بمشاركة العديد من الدول إيجاد الطريقة المثلى.

- هناك زيادة اهتمام في الجزائر بمخططات السياحة ومحاولة احترام آجال تنفيذها في محاولة لجعل القطاع السياحي كخيار بدليل عن قطاع المحروقات.
- عرفت بعض المؤشرات في الجزائر ارتفاعا مهما مثل الإيرادات السياحية ، وعدد المشتغلين.
- هناك نقص في الهياكل السياحية والإستثمارات في ولاية جيجل رغم إمكانيتها الطبيعية الكبيرة.
- ارتفاع أسعار الفنادق في فصل الصيف بشكل غير معقول بالمقارنة مع الدول المجاورة.
- عدم مشاركة الوكالات السياحية في الترويج للسياحة وجلب السياح الأجانب إلى ولاية جيجل، حيث أن معظمها توفر رحلات إلى بعض البلدن الأخرى وخصوصا تركيا وتونسن، ورحلات العمرة والحج

3- الإقتراحاتو التوصيات:

- الإهتمام بالمخططات السياحية والتركيز على احترام الآجال المحددة لها للرقي بالقطاع السياحي
- التركيز على تنويع المنتجات السياحية وخلق منتجات جديدة وفريدة من نوعها لاستقطاب السياح ودفعهم الإنفاق أكثر، وهذا ما يساعد في الرفع من الإيرادات السياحية.
- زيادة الإستثمارات السياحية المحلية ودعم المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في الميدان السياحي لما لها من آثار إيجابية على التنمية في الولاية .
- توفير الأمن والسلامة للأشخاص والممتلكات في الشواطئ والفنادق والولاية ككل.
- الإهتمام بالشواطئ والحفاظ عليها لإعطاء صورة جيدة لدى السواح.

4- آفاق البحث:

وكغيره من البحوث يحتاج هذا البحث جهودا إضافية من قبل الباحثين حتى يكتمل، فالبحوث والدراسات في مجال الإقتصاد السياحي لايزال في بدايته في بعض البلدان ، لذا نقترح بعض الإشكاليات لتوسيع وتعميق البحث من خلال:

- محددات التنمية السياحية في ولاية جيجل.
- تنمية السياحة الشاطئية في ولاية جيجل.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1	أحمد صبحي وأحمد حمدي، **جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، مصر، 2001
2	أحمد عبد السميع علام،**علم الإقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008
3	عبد القادر ابراهيم حمادة و ناصر محمد عبد، **مدخل إلى جغرافية السياحة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2008
4	مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2009
5	موفق عدنان الحميريو **نبيل زعل الحوامد، الجغرفيا السياحة في القرن الحادي والعشرون**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،

ثالثا: المقالات

1	شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية جامعة الدكتور يحي فارس ، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2011

رابعا: رسائل وأطروحات

1	بديعة بوعقلين **الإستثمارات السياحية وا إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة (غير منشورة) لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006
2	بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، سنة 2010
3	تقي الدين قادري، **النشاط البدني الترويحي ودوره في تطوير السياحة الرياضية في الجزائر**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في نظريات ومنهجية التربية البدنية والرياضية، معهد التربية البدنية والرياضية بسيدي عبد الله، جامعة الجزائر، 2011
4	**خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية**، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004

5	عبد الكريم دحموني، **تنمية وتطوير السياحة الصحراوية**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007
6	عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب**، مذكرة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، سنة 2005،
7	نبيهة بوسقيعة، **السياحة الايكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل**، مذكرة ماجستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006
8	الويزة قويدر، **إقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، أطروحة (غير منشورة) تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2010

خامسا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

2	الشريف بوفاس ومنصف بن خديجة، **ترقية المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول القاولتية وتفعيل السوق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2014
3	وهيبة ليازيد، **السياحة بالجزائر إمكنيات ضخمة ومعوقات عديدة**، مداخلة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة
4	1موسى سعداوي، حكيم بوجوط، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة**، مداخلة مقدمة في الملتقى العالمي الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2104

سادسا: التقارير :

1	مديرية السياحة لولاية جيجل، المنوغرافيا السياحية
2	مديرية السياحة والصناعة التقلدية، قائمة الفنادق لسنة 2016
3	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة 2010

4	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة 2011
5	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة2012
6	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة2013
7	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة2014
8	مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل لسنة 2015
9	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نبدة عن ولاية جيجل، 2013

المراجع باللغة الأجنبية::

أولا: الكتب:

1	JEAN Louis Caccomo**, Fondements D'économie du tourisme**, Edition de Boeck Université, Paris, 2007

ثانيا: المقالات

1	Duhamel Philippe, Knafou Rémy. Tourisme et littoral: intérêts et limites d'une mise en relation / Tourism and coastlineinterests and limits about a relationship,: Annales de Géographie, t. 112, n°629, 2003
2	Jean-Marie Breton, « Sport, tourisme, environnement et développement local durable (activités récréatives et sportives et protection de l'environnement : le cas du Parc national de laGuadeloupe) », *Revue juridique de l'environnement* 2010/2 (Volume 35),
3	Sébastien condés**, les incidences du tourisme sur le développement**, Revue Tiers Monde, tome 45 n° 178, les masques du tourisme

ثالثا: رسائل وأطروحات

1	ALLOUI Linda Sabrina**, Le developpement du tourisme balneaire en algerie dans un contexte d'amenagement touristique et de developpement durable**., THESE de Doctrat en Geographie et amenagement du territoire, Université de Béjaia, 2012
2	Wafaa Nasser**, Développement Local, Construction Territoriale et Tourisme : le Cas du Liban,** Thèse de Doctorat en sciences Economiques, L'Université de grenoble France, 2011

سادسا: التقارير :

Eric Maurece, **la mesure de l'impacte économique d'un événement touristique**, Rapport d' étude, pour sous direction de la prospective des études économiques de l'evaluation, France, 2012	**1**

ملخص:

تعتبر السياحة الشاطئية أكثر الأنواع انتشارا في العالم عامة والجزائر خاصة، ولها آثار إيجابية على إقتصاد الدول واقتصاد المدن الشاطئية، تهدف دراستنا إلى توضيح وتبيان المنهجية المتبعة في تحديد الآثار الإقتصادية للسياحة، معالجة الواقع المعاش من خلال الوقوف على مؤشرات القطاع، وأيضا إبراز أهمية السياحة الشاطئية في دفع عجلة تنمية الإقتصاد المحلي.

قمنا في دراستنا بتوضيح بعض الطرق المتبعة دوليا في حساب الآثار الإقتصادية للسياحة، وتطرقنا للقطاع السياحي في الجزائر، وعرضنا مختلف الأثار الإقتصادية للسياحة الشاطئية على ولاية جيجل وحاولنا تقدير هاته الآثار لمعرفة دورها في إقتصاد الولاية.

وفي الأخير توصلنا إلى أن بعض المؤشرات في الجزائر عرفت ارتفاعا مهما مثل الإيرادات السياحية ، حجم اليد العاملة، هناك نقص في الهياكل السياحية والإستثمارات في ولاية جيجل رغم إمكانيتها الطبيعية الكبيرة، عدم مشاركة الوكالات السياحية في الترويج للسياحة وجلب السياح الأجانب إلى ولاية جيجل، حيث أن معظمها توفر رحلات إلى بعض البلدن الأخرى وخصوصا تركيا وتونس ورحلات العمرة و الحج.

الكلمات المفتاحية: السياحة الشاطئية، الآثار الإقتصادية للسياحة.

Résumé :

Le tourisme balnéaire est considérée comme le tourisme les plus répandue dans le monde en général et notamment en Algérie, car il offre des effets positifs sur les économies des pays et sur les villes côtières, Nous voulons à travers cette étude mettre en exergue les différents outils d'estimation des impacts économiques du tourisme

Nous avons à travers cette étude présenté quelques méthodes internationales de calcul de l'impact économiques du tourisme, et nous avons ainsi nous avons abordé le secteur du tourisme en Algérie et l'estimation des différents impacts économiques du tourisme balnéaire sur l'économie de la wilaya de Jijel

Enfin, Nous avons pu conclure que quelques indicateurs du l'économie touristique en Algérie ont connu une nette amélioration à savoir : les recettes touristiques, et le volume du main d'ouvre, ainsi nous avons constaté un manque des infrastructures et des investissements touristiques à Jijel, malgré les potentiel touristique qui caractérise la wilaya, nous avons pu conclure que les agences touristiques ne participent pas à l'attraction des touristes, d'autant plus elles offrent des programmes de voyages vers des pays extérieurs, à savoir : La Turquie, la Tunisie, et les voyages du Hadj et Omra.

Les Mots clé : Le tourisme balnéaire, l'impact économique du tourisme